

تَلْخِصْ
عِلْمَ الْخَلَائِثِ وَمُصْطَلَحَهُ

تَلْخِصُ عِلْمِ الْحَدِيثِ وَمُصْطَلَحِهِ

تأليف
الأستاذ مصطفى بن محمد الدغاي القصري

1428 هـ - 2007 م

مَشُورَاتُ وَزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤْنِ الْأَسْئَلَامِيَّةِ - الْمَمْلَكَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ

الكتاب: تلخيص علم الحديث ومصطلحه

المؤلف: مصطفى الدغاي

جميع الحقوق محفوظة للوزارة

الإخراج الفني والطباعة: دار أبي رقرق للطباعة والنشر

الطبعة الثانية: 2007

رقم الإيداع القانوني : 2007/1709

ردمك: 9954-0-5096-5

دار أبي رقرق للطباعة والنشر

10، شارع العلويين رقم 3 حسان الرباط

الهاتف: 037 20 75 83 – الفاكس: 037 20 75 89

البريد الإلكتروني E-mail: edibouregreg@iam.net.ma

تقرع

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المصطفى الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فإن الاشتغال بعلم الحديث الشريف وخدمته من أعظم وأجل ما يشغل به المرء بعد كتاب الله تعالى، لأنه علم شريف وجليل، إذ به يفهم القرآن الكريم، وبه يفصل ما أجمل من أمور الدين، لقوله ﷺ: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه" رواه الإمام أحمد.

وقد حظي هذا العلم بجانب عظيم من العناية من لدن علمائه والمشتغلين به حفظاً وتدويناً، وتمييزاً وفرزاً بين صحيحه وضعيفه وموضوعه، فهناك من اعتنى بجمع الحديث الصحيح، وهناك من اعتنى بجمع الصحيح والضعيف، وهناك من أفرد الضعيف بالتأليف للتنبيه عليه، وهناك من جمع الموضوع فقط ليحتاط منه، وذلك لقول ﷺ: "ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" في حديث طويل.

وهناك من اهتم بالبحث عن رجاله وتمحيصهم من حيث جرحهم أو عدالتهم وضبطهم، كعلماء الجرح والتعديل، إلى غير ذلك من العلوم التي تخدم هذا العلم.

وكتاب تلخيص علم الحديث ومصطلحه لمؤلفه الأستاذ مصطفى الدغاي القصري هو من تلك الكتب التي خدمت الحديث الشريف، حيث تحدث فيه المؤلف عن مباحث مهمة منها: الحديث، والسنة، والخبر، والأثر، والحديث القدسي، وتدوين الحديث عبر عصر الخلفاء الراشدين، وعصر التابعين، ثم الرحلة في طلب الحديث، ومدارس الحديث وألقاب المحدثين، وبيان المتساهلين والمتشددين في راوية الحديث، وتحمل الحديث وصوره، ثم تصنيفه وأهم كتبه، وتعريف الحديث الصحيح، والحسن،

والضعيف، والمنقطع، والمعضل، والمرسل، والمدلس... إلخ. ثم بين راوية الحديث الضعيف والعمل به، كما عرف المرفوع، والمسند، والمتصل، والمعنعن، والمعلق إلى آخره. ثم تحدث عن الموضوع والأسباب التي تحمل صاحبه على الوضع.

كما ذكر طبقات الرواة، وتراجمهم من لدن الصحابة إلى التابعين، وأتباع التابعين وأتباعهم.

هذا وإن الكتاب ليشتمل على فوائد جمة تغري القارئ بدراسته، وتتبع مواضعه والانتفاع به.

وانطلاقاً من الرسالة الإسلامية الخالدة الملقاة على عاتق وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في هذا المجال، وما توليه من العناية العظيمة لكتب التراث الإسلامي، وإحيائه ونشره ليكون في متناول العلماء والدارسين، والباحثين في العلوم الإسلامية.

فإن الوزارة يشرفها أن تتقدم أولاً إلى السدة العالية بالله أمير المؤمنين، جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، بهذا المؤلف القيم، وإلى الطلبة الباحثين المتعطشين للعلم والمعرفة في كل ميدان.

وتسأل الله العليّ القدير أن يجعله في سجل الأعمال الصالحة والمكارم الحميدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك سيدي محمد السادس نصره الله وأيده، وأن يديم عليه نعمة الصحة والعافية ويحفظه بما حفظ به الذكر الحكيم وأن يقر عينه بولي عهده الأمير مولاي الحسن وأن يشد أزره بصنوه صاحب السمو الملكي الأمير المجيد مولاي رشيد، ويحفظه في سائر أفراد أسرته العلوية الشريفة. إنه سبحانه سميع مجيب.

وإنه نعم المولى ونعم النصير.

تلخيص علم الحديث ومصطلحه

لعبد ربه الراجي عفو مولاه

مصطفى الدغاي القصري

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد
لله رب العالمين، والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
والتابعين وآلهم أجمعين.

أما بعد، فغرة لتعريف
الشريف، ونيسير للسبترين من
طبقة العلم يسعني أنه أقدم هذا
التلخيص لعلم ومصطلح الحديث
رأب من الله سبحانه وتعالى أنه
يتقبله بفضله وكرمه أحسن القبول،
وأنه يجعله عملاً خالصاً لوجه الكريم،
وأنه ينفع به ويثيب عليه وهو
التواكب الرحيم.

المخلص

بسم الله وهو ولي التوفيق

الحديث والسنة

السائد بين المحدثين أن الحديث والسنة مترادفان، ففي كل منهما إضافة قول أو فعل أو تقرير أو صفة إلى النبي ﷺ والسنة ما هي إلا الطريقة النبوية التي كان الرسول ﷺ يؤديها بأقواله الحكيمة وأحاديثه الموجهة. وموضوع الحديث لا يغير موضوع السنة، فكلاهما ينتهيان إلى النبي الكريم في أقواله المؤيدة لأعماله، وأعماله المؤيدة لأقواله، غير أن رد اللفظين إلى أصلهما يؤكد وجود فروق دقيقة بين الاستعمالين لغة واصطلاحاً: فالحديث اسم من التحدث، وهو الإخبار، ثم سمي به قول أو فعل أو تقرير نسب إلى النبي ﷺ وكان العرب يطلقون على أيامهم المشهودة في الجاهلية اسم "الأحاديث" ويرى يحيى بن زياد الديلمي النحوي الكوفي المعروف بالفراء المتوفى سنة 207 هـ. أن واحد الأحاديث أحدثه، ثم جعلوه جمعاً للحديث. ومن هنا شاع قولهم: "صار أحدثه" أو "صار حديثاً" إذا ضرب به المثل. وفي مادة الحديث نجد معنى الإخبار واضحة حتى في قوله تعالى: ﴿فَلْيَاتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾، سورة الطور آية: 32 وقوله ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي﴾، سورة الزمر آية: 23. وقد استشعر بعض العلماء معنى الجدة في لفظ "الحديث" فأطلقوه على ما يقابل القديم وهو كتاب الله، وفي سنن ابن ماجه عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: "إنما هما اثنتان: الكلام والهدي، فأحسن الكلام كلام الله وأحسن الهدي هدي محمد". وقد تخرج العلماء من إطلاق اسم الحديث على كتاب الله القديم. والسنة في الأصل ليست مساوية للحديث، فقد

كانت تطلق على الطريقة الدينية التي سلكها النبي ﷺ في سيرته المطهرة، لأن معناها في اللغة الطريقة، فهي خاصة بأعمال النبي ﷺ بينما الحديث عام يشمل قول النبي وفعله . وبناء على هذا الفرق يقول المحدثون -أحياناً- هذا الحديث مخالف للقياس والسنة والإجماع، أو يقولون: إمام في الحديث وإمام في السنة وإمام فيهما معاً، والمدينة المنورة كانت أحرص البلاد على السنة حتى سميت "دار السنة". وقد صرح بأن من أحدث في لعنة هذا حدثاً فعليه أمرنا الله والملائكة والناس أجمعين. كما في صحيح البخاري من كتاب الاعتصام. والحدث هنا مرادف للبدعة، وكلاهما نقيض السنة، وفي سنن ابن ماجه "شر الأمور محدثاتها". وفي سنن أبي داود: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد" فعلى قدر الخوف من إحداث الحدث في الإسلام، كانت الرغبة في المحافظة على السنة. وحين بعد العهد بالوحي أضحي التشبيه بالسلف ضرباً من التأسى بالسنة النبوية، وقد حفظ السلفيون سنن الهدى حين ضيعها الناس.

الخبر والآثر

بعض المحدثين يرون ترادف الحدث والخبر، لأن حديث النبي ﷺ هو الخبر المرفوع إليه، ولأن الرواة لم يكتفوا بنقل المرفوع إليه، بل عنوا بنقل الموقوف على الصحابي، والمقطوع عن التابعين والرواية إخبار. لكن بعضهم يخصصون المشتغل بالسنة بلقب "محدث"، ويسمون ما جاء عنه حديثاً، وما جاء عن غيره خبراً، ويقولون: بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر ولا عكس، ومن خلال هذه الزاوية يرى الجمهور أن الأثر مرادف للخبر والسنة والحديث، ولا يخصص بما أضيف للصحابة والتابعين، إذ إن الموقوف والمقطوع روايتان مأثورتان كالمرفوع.

الحديث القدسي

الحديث القدسي ليس قرآناً ولا حديثاً يسنده عليه السلام إلى نفسه، بل الأحاديث القدسية مواعظ يحكيها الرسول الكريم عن ربه، ويحرص على تصديرها بعبارة تدل على نسبتها إلى الله، ويختلف أسلوبها عن أسلوب القرآن، غير أن فيها نفحة قدسية وهيبه ربانية ونورا من عالم الغيب وتسمى أيضا إلهية وربانية. وأكثر العلماء يرون أن الصيغة في الحديث القدسي للنبي ﷺ، وأن المعنى لله، قال أبو البقاء في كلياته: "إن القرآن ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحى جلي، وأما الحديث القدسي فهو ما كان لفظه من عند الرسول ومعناه من عند الله بالإلهام أو بالمنام". وعبارة السلف في تصدير الحديث القدسي قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه، أما الخلف فيقولون: قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله ﷺ، ومن الأحاديث القدسية ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما يرويه عن الله عز وجل: "يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم حراما فلا تظالموا. يا عبادي، كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم يا عبادي، كلكم جائع إلا من أطعمته، فاستطعموني أطعمكم، يا عبادي، كلكم عار إلا من كسوته، فاستكسوني أكسكم، يا عبادي، إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعا، فاستغفروني أغفر لكم، يا عبادي، إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني. يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئا. يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل واحد مسأله، ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر. يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم بها، فمن وجد خيرا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه".

تدوين الحديث

قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَحَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾، الجمعة 2. لا مبالغة في وصف العرب قبل الإسلام بجهل الكتابة لندرة أدواتها المتيسرة لديهم، وتعويلهم على الذاكرة في حفظ الآثار ورواية الآداب، غير أن شمال الجزيرة العربية لم يخل من العارفين بالقراءة والكتابة، وقد شهدت مكة بسبب مركزها التجاري الممتاز من القارئ الكاتبين قبل البعثة أكثر مما شهدت المدينة. ويشهد لذلك أن رسول الله ﷺ أذن لأسرى بدر المكين بأن يفدي كل كاتب منهم نفسه بتعليم عشرة من صبيان المدينة الكتابة والقراءة وحسبنا أن كتبة الوحي بين يدي رسول الله ﷺ بلغ عددهم أربعين رجلاً، كان الكثير منهم مكين، وهم الذين كتبوا القسم المكي من القرآن قبل هجرته عليه السلام إلى المدينة. غير أنه بعد استقرار المسلمين بالمدينة تغيرت الحال، فكثر فيهم الكاتبون منذ أنشأ الرسول ﷺ في مسجده صفة كان الكاتب المحسن عبد الله بن سعيد بن العاص يعلم فيها الراغبين الكتابة والخط. وقد كان ﷺ يأمر الصبيان أن يتدارسوا في مسجد حبيهم، كما أنه أمر في السنة الأولى للهجرة بإحصاء المسلمين في المدينة رجالاً وأطفالاً ذكراناً وإناثاً. ورواية البخاري في "باب كتابة الإمام للناس" من صحيحه صريحة في أن هذا الإحصاء كتب ودون، فقد قال عليه السلام: "اكتبوا لي من تلفظ بالإسلام من الناس"، فكتبنا له ألفاً وخمسمائة رجل"، وقد عول الصحابة في حفظ الحديث عند مطلع فجر الإسلام على الاستظهار في الصدور لا على الكتابة في السطور. وقد تكون الندرة النسبية لوسائل الكتابة أحد العوامل في إهمال كتابة الحديث. وقد تكون الندرة النسبية لوسائل الكتابة أحد العوامل في إهمال كتابة الحديث، ولكنها ليست العامل الوحيد، فما منعت قلة هذه الأدوات صحابة الرسول ﷺ من تحشم المشاق وركب المخاطر والصعاب في كتابة القرآن كله في اللخاف والعسب

والأكتاف والأفتاب وقطع الأديم، لكنهم -تلقائيا وبتوجيه من نبيهم- نهجوا في جمع الحديث منهاجا يختلف كثيرا عن منهجهم في جمع القرآن، فقد كان كتاب الله يستغرق جل أوقاتهم جمعا في الصدور والسطور، وحديث رسول الله ﷺ أكثر من أن يحصوه، فلم يكن للكتابة الوقت لمتابعة رسول الله ﷺ في كتابة جميع ما يقوله أو يعملهم أو يقر الناس عليه، لكن أفرادا منهم وجدوا من البواعث ما حملهم على العناية بكتابة أكثر أو كل أو أقل ما سمعوه، وقد أقرهم ﷺ على ذلك حين أمن التباس السنة بالكتاب المبين، وانصرف الصحابة إلى جمع القرآن في الصدور، واشتغالهم به عما سواه كان جزءا من التوجيه النبوي الحكيم، المتدرج مع الحياة والأحباء، المتطور مع أحداث المجتمع الإسلامي، والمراعي فيه الزمان والأشخاص، فقد نهى ﷺ عن كتابة الحديث أول نزول الوحي مخافة التباسه بالقرآن وقال: "لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"، رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري. ثم أذن إذنا عاما بكتابة الحديث حينما نزل أكثر الوحي وحفظه الكثيرون وأمن اختلاطه بسواه، فقال عليه السلام: "قيدوا العلم بالكتاب". رواه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم"، وقد خص النبي ﷺ بعض الصحابة بالإذن في كتابة الحديث وقت النهي العام، كعبد الله بن عمرو بن العاص صاحب "الصحيفة الصادقة". وقد اتفقت كلمة الأمة بعد الصدر الأول على جواز كتابة الأحاديث.

الصحف المكتوبة في عهد النبي ﷺ

روى الترمذي أن سعد بن عبادَةَ الأنصاري كان يملك صحيفة جمع فيها طائفة من أحاديث الرسول ﷺ وسننه ويروى البخاري أن هذه الصحيفة كانت نسخة من صحيفة عبد الله بن أبي أوفى الذي كان يكتب الأحاديث بيده، وكان الناس يقرؤون عليه ما جمعه بخطه. ومن الصحف صحيفة سمرة بن جندب، وهي التي يقول فيها

ابن سيرين: في رسالة سمية إلى نبيه علم كثير. وصحيفة جابر بن عبد الله الذي يروي مسلم في صحيحه أنها في مناسك الحج، وكانت هذه الصحيفة معروفة ومشهورة بين الناس ومن أشهر الصحف المكتوبة في العصر النبوي: "الصحيفة الصادقة" التي كتبها جامعها من رسول الله ﷺ: عبد الله بن عمرو بن العاص، وهي محفوظة في مسند الإمام أحمد، وهي نتيجة فتوى النبي لعبد الله بن عمرو، فإنه جاء يستفتي الرسول الكريم في شأن الكتابة قائلا: أكتب كل ما أسمع؟ قال: "نعم". قال: في الرضى والغضب؟ قال: "نعم، فإني لا أقول في ذلك إلا حقا". قال أبو هريرة: ما من أصحاب رسول الله ﷺ أحد أكثر حديثا عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه كان يكتب وكنت لا أكتب. وقد أورد البخاري هذا الحديث في "باب العلم" من صحيحه، وقد شاعت في عصر الصحابة صحيفة خطيرة الشأن أمر النبي ﷺ بكتابتها في السنة الأولى للهجرة، كانت أشبه بدستور للدولة الإسلامية الناشئة، دون فيما كتاب رسول الله ﷺ حقوق المهاجرين والأنصار واليهود وعرب المدينة، مطلعها: "هذا كتاب محمد النبي رسول الله بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم، أنهم أمة واحدة من دون الناس...". وقد عني ابن عباس بكتابة كثير من سنة رسول الله ﷺ وسيرته في ألواح كان يحملها معه في مجالس العلم، وقد تواتر عنه أنه ترك حين وفاته حمل بعير من كتبه، وقد امتلأت كتب التفسير والحديث بمسموعات ابن عباس ومروياته، وقد تلفت صحفه، ويجهل زمن تلفها والصورة التي تلفت عليها. وكذلك تلفت الصحف الكثيرة التي جمعها أبو هريرة، إلا صحيفة واحدة رواها عنه تلميذه التابعي همام بن منبه المتوفى سنة 101 هـ. والذي نسبت إليه فليل: صحيفة همام، وهي في الحقيقة صحيفة أبي هريرة لهما، ولم تكتب هذه الصحيفة في العصر النبوي، بل دونها همام عن شيخه في منتصف القرن الأول الهجري، وتسمى: "الصحيفة الصحيحة"، لأنها وصلت إلينا كما رواها ودونها همام عن

أبي هريرة - وهي ماثلة في مسند أحمد برمتها، وكثير من أحاديثها مروى في صحيح البخاري في أبواب مختلفة، وتعداد أحاديثها 138 حديثاً.

عصر الخلفاء الراشدين

كان الخلفاء الراشدون يتشددون في الرواية ويتورعون عن الكتابة: فأبو بكر جمع بعض الأحاديث ثم أحرقها، وعمر عدل عن كتابة السنن بعد أن عزم على تدوينها، فعن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن، فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله ﷺ، فأشار عليه عامتهم بذلك، فلبث عمر شهراً يستخير الله في ذلك شاكاً فيه، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له فقال: إني كنت قد ذكرت لكم عن كتاب السنن ما قد علمتم، ثم تذكرت فإذا أناس من أهل الكتاب قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً، فترك كتاب السنن.

عصر التابعين

في عصر التابعين حتى آخر المائة الأولى امتنع الكثيرون عن الاكتاب، كعبدة بن عمرو السلماني المرادي، و إبراهيم بن يزيد التيمي وغيرهم، وهذا عبدة يقول لإبراهيم: لا تخلدن عني كتاباً، وإذا بإبراهيم يقول بعد هذه الوصية: ما كتبت شيئاً قط. وزاد في كراحتهم للكتابة أن آراءهم بدأت تشتهر، فخافوا أن يكتبها الناس إلى جانب الأحاديث فتلتبس بها. قيل لجابر بن زيد: إنهم يكتبون رأيك فقال مستنكراً: يكتبون ما عسى أن أرجع عنه غداً، وهذا الاستنكار من طرف هؤلاء للكتابة عنهم يوحى بأن بعضهم بدأ يستسيغ تدوين الحديث خصوصاً إذا كان مجرداً من الآراء الشخصية، ولما بدأ الناس يفرقون بين فكرة النهي عن كتابة الأحاديث وفكرة النهي عن كتابة الآراء الشخصية، أصبح كثير من أوساط التابعين

في أول السنة الثانية لا يرون بأسا في تقييد العلم، ويرخصون لتلاميذهم في تقييده، كما رخص سعيد بن المسيب لعبد الرحمن بن حرملة بذلك حين شكوا إليه سوء الحفظ، وكان الشعبي يقول: إن سمعتم مني شيئا فاكتبوه ولو في حائط. وأجاب قتادة بن دعامة السدوسي من استفتاه في الكتابة بقوله: وما يمنعك أن تكتب وقد أخبرك اللطيف الخبير أنه يكتب؟ قال: «علمها عندي ربي في كتاب، لا يحل ربي ولا ينسى»، وأغلب الظن أن الخليفة عمر بن عبد العزيز حين أمر بالشروع في تدوين الحديث إنما استند إلى آراء العلماء بعد أن استشارهم واطمأن إلى تأييد كثرتهم، وخوفه على دروس العلم وذهاب أهله هو الذي حمله على الأمر بالتدوين، فقد كتب إلى عامله على المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يأمره قائلا: أنظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنة ماضية أو حديث عمرة فاكتبه، فإنني قد خفت دروس العلم وذهاب أهله، وعمرة المذكورة، هي بنت عبد الرحمن الأنصارية من تلاميذ عائشة رضي الله عنها، فكانت مع القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أعلم الناس بأحاديثها عن رسول الله ﷺ، وقد قام ابن حزم بما عهد إليه عمر، ولكن الخليفة الورع لحق بربه قبل أن يطلعه عامله على نتائج عمله، ولم يكتب عمر إلى ابن حزم وحده بتدوين العلم، بل كتب بمثل ذلك إلى أهل الآفاق وإلى عماله في الأمصار. وكان أول من استجاب له في حياته وحقق له غايته، عالم الحجاز والشام محمد بن مسلم بن هشاب الزهري المدني، الذي قال مفاخرًا بعمله: لم يدون أحد هذا العلم قبل تدويني. وكان لتحريض الأمراء دور كبير في تدوين الحديث، قال الزهري: كنا نكره كتاب العلم حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء، فرأينا أن لا نمنعه أحدا من المسلمين، مع أنه ما منع أحدا من المسلمين ولا منع نفسه كتابة شيء، بل إنه كان يغالي فيكتب الحديث في ظهر نعله مخافة أن يفوته، وزاد الإقبال على كتابة العلم -بالإضافة إلى تحريض الأمراء- الحرص على تمييز حديث رسول الله ﷺ مما وضع فيه ولم يقله. قال الزهري: لولا أحاديث تأتينا من المشرق

ننكرها لا نعرفها، ما كتبت حديثاً ولا أذنت في كتابته، ولقد كان خوف علماء ذلك العصر من ضياع الحديث ومن شيوع غير الصحيح فيه عاملاً كبيراً في توجيه العلماء نحو القول بكتابة العلم تارة والنهي عنها تارة أخرى، بل نجد روايات تصور لنا من رخصوا في الكتابة منكرين لها كسعيد بن المسيب والشعبي ومجاهد وقتادة، وحتى القاسم بن محمد بن أبي بكر الذي أمر عمر بن عبد العزيز بجمع ما عنده من الأحاديث والروايات عن عائشة اشتهر عنه القول بكره تدوينه، وفي عصر أواخر التابعين أمسى لزماً أن ينتشر التدوين حفظاً للنصوص النبوية من عبث العابثين، وميزة التدوين في هذا العصر أن الحديث كان ممزوجاً غالباً بفتاوى الصحابة والتابعين كما في موطأ مالك وإمام المدينة. وفي عصر أتباع التابعين ممن كانوا على رأس المائتين، عني العلماء بتأليف المسانيد خالية من فتاوى الصحابة والتابعين، مقصورة على السنة النبوية وحدها. وأول من ألف تلك المسانيد أبو داود الطيالسي، ويعتبر مسند الإمام أحمد أوفى تلك المسانيد وأوسعها، إلا أن هذا الإمام معدود من أتباع أتباع التابعين، لأن وفاته بعد العشرين والمائتين، ولم تدون السنة الصحيحة وحدها مرتبة على الأبواب إلا في عصر أتباع أتباع التابعين ممن عاصر البخاري، وفي هذا العصر ألفت الصحاح الست: البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، أما المتأخرون، فعملهم تهذيب وشرح واختصار للكتب الصحيحة المشهورة: فجمع أبو عبد الله الحميدي الصحيحين على ترتيب المسانيد، وأبو السعادات مبارك بن الأثير الكتب الستة بترتيب الأبواب، ونور الدين علي الهيثمي ما زاد على الكتب الستة من المصنفات المشهورة في "مجمع الزوائد"، والسيوطي الكتب الستة والمسانيد العشرة وغيرها مما يزيد على خمسين مصنفاً في "جمع الجوامع" المسمى "الجامع الكبير". وهكذا مر الحديث النبوي بمراحل طويلة حتى وصل إلينا محرراً مضبوطاً.

المرحلة في طلب الحديث

في المدينة المنورة، دار السنة، نشأ الحديث نشأته الأولى، فكان الصحابة يتناقلونه فيها شفاهة وتلقينا، وعنهم أخذ التابعون بالتلقين، فكان الطابع الإقليمي ميزة الحديث في مطلع فجره. ظلت المدينة مقدسة في عيون الرواة لا تساع آفاق الدعوة الإسلامية فيها بعد الهجرة النبوية، فحج إليها أبناء الأقاليم ليسمعوا من أفواه أهلها، كما حج بعض الأئمة بيت الله ابتغاء السماع من علمائها الثقات الضابطين. قال علي بن المديني حججت حجة وليس لي همة إلا أن أسمع. وقد تفرد أهل المدينة برواية أكثر السنة، كما تفردت بعض الأمصار بطائفة من الأحاديث، تشتهر في إقليمها ثم تستفيض، فنجد في كتب الحديث -مثلا- هذا مما تفرد به أهل البصرة، وهذا من سنن أهل الشام، وهذا حديث حمصي. وبالرحلة في طلب العلم استطاع الرواة التلقي من أفواه الرعيل الأول من الرواة، قال الخطيب البغدادي: المقصود من الرحلة في طلب الحديث أمران: أحدهما تحصيل علو الإسناد وقدم السماع، والثاني لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة عنهم، فإذا كان الأمران موجودين في بلد الطالب ومعدومين في غيره، فلا فائدة في الرحلة، والاقتصار على ما في البلد أولى. وكانت الرحلة في حديث واحد مألوفة عند كثير من السلف.

أثر الرحلة في توجيه النصوص والتشريعات

لقد وثق هؤلاء المشهورين بالطلب والرحلة الأواصر بين بلدان العالم الإسلامي، وربطوا بين المشرق والمغرب، فكانت رحلاتهم تمهيدا لطبع الحديث بطابع مشترك تتماثل فيه النصوص والتشريعات وإن اختلفت مصار أصول روايتها، فحديث: "إنهما الأعمال بالنيات" لم يكن معروفا إلا في المدينة، ولكنه انتشر بعد ذلك في سائر الأمصار بصيغته المشهورة، فكان دليلا واضحا على ما للرحلات من

أثر في توحيد نص الأحاديث ونقلها من طابعها الإقليمي الأصلي إلى الطابع العام المشترك، ومالها من أثر في وحدة التشريع ووحدة الاعتقاد: فمن حديث النية استنبط العلماء كثيرا من المسائل الفقهية التي صدرت فيها عن سماحة الإسلام في معالجة الضمير البشري وتعويله على القلوب والسرائر لا على الصور والمظاهر. وإذا كان للرحلات مثل هذا الأثر، فإنه لم يكن بد من التشدد في الأسانيد لمعرفة رجال الإسناد، لأن معرفة الرجال نصف العلم، لذلك اشترطوا لقبول رواية الرحالة أن يسرد من حفظه أسماء سلسلة الإسناد جميعا، ثم يضيف اسمه في آخرها ليعلم أنه قد سمع حقا ما يرويه، وإلا عد متساهلا وترك الاحتجاج بحديثه ولو كان إماما واسع العلم مشهودا له بالفضل: فالحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي يقول في ابن لهيعة: الإمام الكبير قاضي الديار المصرية، لتساهله: يروى حديثه في المتابعات ولا يحتج به. ويقول فيه أيضا: ولم يكن على سعة علمه بالمتقن. أي لأنه كان يتساهل في الأخذ كما يقول الخطيب البغدادي.

الرحلة للمتاجرة بالحديث

وقد كان الكثير من الرحالين إنما يطلبون العلم للمتاجرة به، كيعقوب بن إبراهيم بن سعد، الذي كان يحدث الحديث بدينار، وأبو نعيم الفضل بن دكين وغيرهم. وقد قام العلماء في وجه هذه المتاجرة بالحديث، يضربون على أيدي المتاجرين وينصحون طلبية العلم قائلين: "يا ابن آدم علم مجانا كما علمت مجانا" وهذا مكتوب في الكتب السماوية، ففي آخر سفر من أسفار الكتاب المقدس: Deuteronomio "إنما علمتم بأمر ربي"، وفي سنن أبي داود أن عبادة بن الصامت علم ناسا من أهل الصفة الكتاب والقرآن، فاستفتى رسول الله ﷺ في قوس أهداه إليه أحدهم عرفانا بالجميل، فنهاء بشدة قائلا: "إن كنت تحب أن تطوق طوقا من نار فاقبلها". وكان لأمثال هذا الحديث أثر بليغ في نفوس العلماء والرواة، وكانوا

يعدون الهدية رشوة إن أهداها طالب الحديث. ويرفضون تلقيه شيئا منه، إلا إذا عاهدتهم ألا يهديهم شيئا. ورغم جشع المتاجرين بالحديث، لم يكونوا دائما من الكذابين الوضاعين، ولعل الكثير منهم كانوا ثقات ضابطين. وكانت لهم فلسفة خاصة، فهم قد تجشموا المشاق وركبوا الأهوال في طلب الحديث، وكانوا يتبعون أصولا منهجية في استقصاء الحديث النبوي كانت تكبدهم من العناء الشيء الكثير، بينما كان الآخذون عنهم قابعين في دورهم. ويتصرم الأعوام وتعاقب الأيام والأجيال، أصبحت الرحلات في طلب الحديث ضريا من الرحلات الرياضية، يطلب بها بعد الصيت، فكان من لا خلاق لهم يرحلون إلى أقصى الأقاليم، لا ليحفظوا الحديث، بل لتظهر أسماؤهم في الإسناد، وقد كثرت هذه الرحلات في القرن الثالث الهجري، وبلغت غاية السوء في القرن الخامس، فقاومها العلماء المخلصون بكل ما أوتوا من قوة.

مقاومة المتساهلين بالحديث

ومن العلماء الذين تصدوا لمقاومة المتساهلين بالحديث الخطيب البغدادي، فقد ذكر في كتابه: "الكفاية في علم الرواية" الحالة المخزية التي وصل إليها من يسمون أنفسهم رواة الحديث زورا وبهتانا في زمنه، فهم يأخذون ممن لا تثبت عدالته ولا أمانته ولا تعرف صحة حديثه، ولا يتيقن ثبوت مسموعه، ويحتجون بمن لا يتقن قراءة صحيفة ولا يقوم بشيء من شرائط الرواية، ولا يفرق بين السماع والإجازة، ولا يميز بين المسند والمرسل والمقطوع والمتصل، ولا يعرف عن شيخه لا اسمه ولا حاله ولا تاريخ حياته ووفاته. والفرار من التحديث بالغريب كان أصدق تعبير عن تخوف العلماء من التدليس الذي يقع فيه رواة الغريب والمنكر، ولذلك اشترط النقاد معرفة الرجال وتاريخهم وطبقاتهم، والعناية بمواليدهم ووفياتهم. قال سفيان الثوري موضحا سبب الاشعتال بذلك: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم

التاريخ. بل استعمل نقاد الحديث التحديد الجغرافي لفضح الكذابين وكشف أساليبهم في الوضع والتدليس. ولحرص الرواة الثقات الورعين ودقتهم في قبول الروايات، صرحوا بأن الكاذب في غير حديث رسول الله ﷺ ترد روايته، وأن السفه يسقط العدالة ويوجب رد الرواية.

دور الحديث وألقاب المحدثين

في القرن السادس الهجري ضعفت الرحلة في طلب الحديث، وأنشئت مدارس الفقه لتزود جهاز الدولة بالمشرعين. وفي هذا القرن أنشئت أول دار للحديث تحقيقاً لرغبة نور الدين محمد بن أبي سعيد زنكي، وهي المدرسة النورية بدمشق، كان أبو القاسم علي بن الحسن الدمشقي الشافعي خاتمة الحفاظ، صاحب تاريخ دمشق أحد شيوخها، وبأمر الملك الأيوبي الكامل ناصر الدين أسست في القاهرة سنة 622 هجرية دار للحديث، كان أول أستاذ فيها هو الحافظ أبو الخطاب عمر بن الحسن المشهور بابن دحية الأندلسي بالبلنسي المتوفى سنة 633 هجرية، ثم أنشئت في دمشق سنة 626 هجرية المدرسة الأشرفية، كان أول شيوخها الحافظ أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الكردي المشهور بابن الصلاح المتوفى سنة 643 هـ. ثم قامت في دمشق مدارس أخرى للحدث لم تعمر طويلاً لضعف شأنها، ولأنها لم تكن كمدارس الفقه وسيلة إلى المناصب والقضاء. هذا، وأشهر ألقاب المحدثين ثلاثة: المسند والمحدث والحافظ: فالمسند هو من يروي الحديث بإسناده، سواء أكان له علم به أم له مجرد الرواية فقط؛ والمحدث أرفع منه بحيث يعرف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال، والعالي والنازل، ويحفظ جملة من المتن مع سماعه الكتب الستة ومسند أحمد، وسنن البيهقي، ومعجم الطبراني، وألف جزء من الأجزاء الحديثية؛ أما الحافظ فأعلامهم درجة، فمن صفاته أن يكون عارفاً بسنن رسول الله ﷺ بصيراً بطرقها مميّزاً لأسانيدها، يحفظ منها ما أجمع أهل المعرفة على صحته،

وما اختلفوا فيه للاجتهاد في حال نقلته، يعرف الفرق بين فلان حجة وفلان ثقة، ومقبول ووسط لا بأس به، وصدوق وصالح وضعيف ومتروك وذاهب الحديث، ويميز الروايات بتغاير العبارات إلى غير ذلك مما يتعلق بعلوم الحديث، ولعل أهم صفاته التوسع في أسماء الرجال حتى يعرف شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة طبقة. وينذر وجود الحفاظ في كل زمان ومكان، لما يشترط فيهم من الصفات النادرة وسعة العلم -فهذا الإمام أحمد عدت كتبه حين مات، فبلغت اثني عشر حملا، ما في كتاب منها حدث فلان أو أخبرنا فلان، بل كل ذلك كان يحفظه عن ظهر قلب، وقال يحيى بن معين: كتبت بيدي هذه ستمائة ألف حديث، وقد ترك أكثر من مائة وأربعة عشر قنطارا مملوءة كتباً، وقال الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي المعروف بابن عقدة: أقل شيخ سمعت منه عندي منه مائة ألف حديث. وتصوره الأخبار حافظاً أربعمائة ألف حديث أملاها من حفظه على إخوة أربعة. وقال الحافظ أبو زرعة عبد الله بن عبد الكريم: ما في بيتي سواد على بياض إلا وأحفظه. كما قال الشعبي: ما كتبت سواداً في بياض إلى يومي هذا، ولا حدثني رجل بحديث قط إلا حفظته، وتحديد العدد المحفوظ من الأحاديث الذي يستحق جامعه أن يسمى "حافظاً" قضية نسبية، إذ لكل زمن اصطلاح وتحديد، ويتردد العدد المحفوظ بين المئات والعشرات، وتعليل ذلك أنه حين تذكر عشرات الألوف، فمعناه أن هذه الأحاديث كلها مرفوعة، وحين تذكر مئات الألوف فالمراد ما صح من الأحاديث وأقوال الصحابة والتابعين، وقد تشمل حينئذ الصحيح وغير الصحيح. قال البخاري: أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح. والورعون من الحفاظ يكتب أحدهم أو يحفظ مئات الألوف فلا يروي إلا عشراتها، أو يحفظ عشرات الألوف فلا يحدث إلا بآحادها، وهم إلى ذلك يشترطون على أنفسهم التعمق في العلم والفهم والدراية، لا مجرد الإكثار والتوسع في الرواية. وقد كان العلماء يتشددون في الرواية باللفظ والنص ولا يتساهلون في ذلك. وقد

كان ﷺ يعلم أصحابه الحرص على لفظه النبوي، فعن البراء بن عازب أن النبي قال: "يا براء، كيف تقول إذا أخذت مضجعتك؟" قال: قلت الله ورسوله أعلم. قال: "إذا أويت إلى فراشك طاهرا فتوسد يمينك ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليه، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت". فقلت كما علمني، غير أنني قلت: ورسولك (أي بدل نبيك) فقال بيده في صدري: "وبنبيك"، وقد كان بعض الصحابة يصحح ما يسمعه من الرواة من تغيير اللفظ النبوي بالتقديم والتأخير، أو استبدال كلمة بمبرادفها. وفي عصر التابعين وتابعي التابعين ظل كثير من الرواة يؤدي حديث رسول الله بلفظه ونصه، وإن كان آخرون لا يرون بأسا بالرواية على المعنى. قال سليمان بن مهران الأعمش: كان العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واوا أو ألفا أو دالا، وكانوا يظهرون شكهم بعبارة صريحة فيقولون: أسلم وغفار أو غفار وأسلم... نفي خبرا أو خبرا نفي". وبلغ من حرص بعضهم أنهم كانوا يتحرون من تغيير اللحن فيبقون كلام الراوي صاحبيا كان أو تابعيا على حاله، فلا ضير من استعمال "حوت" بدلا من "حيث" أو "بغيت" بدلا من "لغوت" أو "وعناء السفر" بدلا من "وعثائه" روي عن ابن سيرين أنه كان يلحن كما يلحن الراوي، وفسر ذلك بأن لأهل الحديث لغة ولأهل العربية لغة، ولا تجد بدا من اتباع لغة الحديث من أجل السماع. وقد ميز العلماء بين لحن يحيل المعنى ولحن لا يحيله، فأروا أنه لا بد من تغيير اللحن الذي يفسد المعنى، أما الطائفة التي لم تر بأسا في رواية الحديث بالمعنى فإنها اشترطت لذلك علم الراوي بالنحو والصرف وعلوم اللغة، ومعرفته بمدلول الألفاظ ومقاصدها، وقدرته على أداء الحديث أداء خاليا من اللحن حتى لا يكون كاذبا على أفصح من نطق بالضاد ﷺ. قال الأصمعي في حق من لا يستطيع أداء الحديث أداء خاليا من اللحن: أخشى عليه إذا لم يعرف العربية أن يدخل في قوله ﷺ: "من كذب علي فتعمدا فليتبوأ"

مقعده من النار". فإن النبي ﷺ لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه. ونظرا لتشعب علوم العربية، وكون الإحاطة بالفروق الدقيقة بين ألفاظها ومدلولاتها شبه مستحيلة، فقد منع بعض العلماء غير الصحابة من رواية الحديث بالمعنى لأن جملة الصحابة ربية، ولغتهم سليقة. قال القاضي أبو بكر بن العربي: إن هذا الخلاف إنما يكون في عصر الصحابة ومنهم، وأما من سواهم فلا يجوز له تبديل اللفظ بالمعنى وإن استوفى ذلك المعنى، فإننا لو جوزناه لكل أحد لما كنا على ثقة من الأخذ بالحديث، إذ كل أحد إلى زماننا هذا قد بدل ما نقل، والصحابة بخلاف ذلك، فقد اجتمع فيهم الفصاحة والبلاغة أولا، ومشاهدة قول النبي ﷺ وفعله ثانيا، فأفادتهم المشاهدة عقل المعنى، وقد أجاز مالك الرواية بالمعنى فيما لم يرفع إلى رسول الله ﷺ، وتشدد في منعها في الأحاديث المرفوعة -ورعا منه- يتحفظ من الباء والياء والتاء، وهذا الخلاف لا يجري فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله لفظا آخر. والرواية بالمعنى يجب أن تقيد ببعض العبارات الدالة على الحيلة والورع، مثل: "أو كما قال..." أو كما ورد".

تحمل الحديث وصوره

صور التحمل ثمانية وهي: السماع وهو أعلاها وأرفعها، ثم القراءة، والإجازة، والمناولة، والمكاتبة، والإعلام والوصية والوجادة.

١) فالسماع: هو أن يسمع المتحمل من لفظ شيخه، سواء حدثه الشيخ من كتاب يقرأه أم من محفوظاته، وسواء أملى عليه أو لم يمل عليه. وقول الراوي: حدثنا فلان أو أخبرنا أو أنبأنا أو ذكر لنا أو قال لنا، كلها تفيد معنى التحديث، فهي عند علماء اللغة تساوي: سمعت فلانا قال: سمعت فلانا، وقد يكون التعبير

ب"أخبرنا" أوسع وأشمل من التعبير والتلفظ بغيرها، ونقاد الحديث يقولون: ينبغي أن يبين السماع كيف كان، فما سمع من لفظ المتحدث قيل فيه "حدثنا" وما قرئ عليه قال الرواي فيه: "قرأت" إن كان سمعه بقراءته، أو "قرئ" وأنا أسمع" فيما سمعه بقراءة غيره. ويقدم لفظ "سمعت" على الألفاظ الباقية لأنه أرفعها، ثم حدثنا أو حدثني، ثم أخبرنا أو أخبرني، مع ضرورة التمييز بين حالتي الأفراد والجمع، ثم نبأنا وأنبأنا وهما قليلان في الاستعمال. وصيغة الأفراد في التحديث أعلى العبارات في نظر الحافظ ابن كثير وقول المحدث: حدثنا فلان قال حدثنا فلان، أعلى منزلة من قوله: حدثنا فلان عن فلان، ويجوز في السماع أن يقول الراوي: قال لنا فلان أو قال لي أو ذكر لي، إذ هي مثل حدثنا، وأضعف هذه العبارات: قال أو ذكر من غير "لي" لأنها توهم التدليس.

(2) **القراءة:** أي قراءة التلميذ عن شيخه من حفظه أو من كتاب ينظر فيه، وسميت القراءة عرضاً لدى كثير من المحدثين، والقراءة من الكتاب أفضل وأوثق من الحفظ وآمن، قال الحافظ ابن حجر: ينبغي ترجيح الإمساك في الصور كلها عن الحفظ لأنه خزان، ويرى مالك وأصحابه وأشياخه ومعظم علماء الحجاز والكوفة وكذلك الإمام البخاري أن القراءة تساوي السماع، والراجح أنها دونه، وهؤلاء لا يرون بأساً من قول القارئ على شيخه: سمعت. من غير تقييد بقوله: قراءة على الشيخ.

(3) **الإجازة:** وهي عبارة عن إذن الشيخ لتلميذه برواية مسموعاته أو مؤلفاته ولو لم يسمعها منه ولم يقرأها عليه، ويرى ابن حزم أن الإجازة بدعة غير جائزة، ومن الصور المقبولة في الإجازة لدى الجمهور دون تردد إجازة كتاب معين أو كتب معينة لشخص معين أو أشخاص معينين، كأن يقول الشيخ: أجزت لك أو لكم أو لفلان - مع ذكر مميزاته - رواية صحيح مسلم أو سنن أبي داود أو ما اشتملت عليه مدوناتي، وهي كذا وكذا أو جميع مسموعاتي ومروياتي، أما الإجازة لمجهول

كأجرت الناس أو المسلمين أو أهل عصري أو ما شابه ذلك، فالتحقيق أنها غير جائزة. والأرجح أن الإجازة كتابة تساوي الإجازة مشافهة.

(4) **المنالولة:** وأعلى صورها أن يناول الشيخ تلميذه الكتاب أو الحديث المكتوب ويقول له: قد ملكتك إياه وأجزتك بروايتـه، فخذـه مني، وأروـه عني وتسمى هذه الصورة: "منالولة مع الإجازة". ودونها بالترتيب التالي أن يقول الشيخ للتلميذ: خذ هذا الكتاب فانسخه وراجعـه ثم رده إلي، أو أن يأتي التلميذ شيخه بكتاب من سماع شيخه فيأخذـه منه ويتأمله ثم يقول له: أرو هذا عني.

(5) **الكتابة:** وهي أن يكتب الشيخ بخطه، أو يكلف غيره بأن يكتب عنه بعض أحاديثه لشخص حاضر أو غائب، ويشترط أن يكون الكاتب والرسول ثقتين عدلين. ومن الدقة في التعبير أن يقول المتحمل: حدثني فلان أو أخبرني كتابة بخطه أو خط فلان، الذي حمـله إلى رسوله أو رسولي فلان في مجلسه أو في مجلس سواه بكذا وكذا.

(6) **الإعلام:** وهو اكتفاء الشيخ بإخبار تلميذه بأن هذا الكتاب أو هذا الحديث من مروياته أو من سماعه من فلان من غير أن يصرح له بإجازته له في أدائه. والأكثر على جواز هذه الصورة من صور التحمل ما دامت الثقة بالشيخ متوفرة، وكأنه بمجرد إعلامه إياه بما صح سماعه يومئذ إلى رضاه عن تحمله له وأدائه، أما إذا منع الشيخ تلميذه ما أعلمه به عنه، فقد منع كثير من المحدثين الرواية في هذه الحالة.

(7) **الوصية:** وهي أن يصرح الشيخ عند سفره أو على فراش موته بأنه يوصي لفـلان بكتاب معين كان يرويه، والوصية هي أضعف صور التحمل، وعلى الموصي له عند أداء روايته أن يلتزم عبارة الموصي لأن الوصية بالعلم كالوصية بالمال لا يـزاد

فيها ولا ينقص منها، ويجب أن تكون معروفة المعالم، معينة المقدار فلا بد أن يكون الشيء الموصى به واضحا أنه كتاب أو كتب أو حديث أو أحاديث أو مسموعات أو مرويات وفقا للتعبير الذي تلفظ به الشيخ الموصي.

(8) **الوجادة:** الوجادة مصدر مولد غير مسموع من العرب، اصطلاح المحدثون على إطلاقه على أخذ العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة، وذلك كأن يجد الشخص حديثا بخط شيخ كان قد لقيه فألف خطه وعرفه ووثق به، أو لم يلحقه ولكنه استيقن من أن هذا الخط صحيح النسبة إليه، وكذلك إذا وجد بعض الأحاديث في كتب مشهورة لمؤلفين مشهورين، فللشخص الذي تقع يده على شيء من ذلك أن يرويه عن الشيخ على سبيل الحكاية، فيورد إسناد الحديث كما وجده ويقول: وجدته بخط فلان، أو بخط يغلب على ظني أنه خط فلان، أو في الصحيح المشهور، ويسوق الحديث كما كان يصنع عبد الله بن أحمد بن حنبل، فإنه كثيرا ما كان يقول: وجدت بخط أبي: حدثنا فلان... إلى آخر السند والمتن، ولا يجوز أن يقول الراوي عند أدائه: عن فلان أو حدثنا فلان، فهذا تدليس قبيح إذا كان بحيث يوهم سماعه، وجميع ما نقله اليوم من كتب الحديث الصحيحة ضرب من الوجادة، لأن حفاظ الحديث عن طريق التلقين والسماع أصبح نادرا جدا في حياتنا الإسلامية بعد انتشار الطباعة وتيسير الرجوع إلى أمهات كتب الحديث.

التصنيف في علوم الحديث

علم الحديث علمان: علم الحديث رواية وعلم الحديث دراية، فعلم الحديث رواية يقوم على النقل المحرر الدقيق لكل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، أو إلى الصحابة والتابعين كذلك، وعلم الحديث دراية: مجموعة من المباحث والمسائل يعرف بها حال الراوي تحملا وأداء وجرحا وتعديلا، ويعرف بها

موطنه وأسرته ومولده ووفاته، ويعرف بها حال المروي من حيث القبول والرد. وليس المراد بقبول الراوي والمروي أو ردهما العمل بهما أو عدم جواز العمل بهما، فقبولنا الراوي اعتبارنا له وأخذنا بمرويه، وردنا له إسقاطنا اعتباره وإغفالنا مرويه، وقبولنا للمروي اعتقاد ثبوته، وردنا له شكنا فيه ورفضنا صحته، ويطلق العلماء على علم الحديث دراية اسم: "علم أصول الحديث" وهو الدراسة التاريخية التحليلية لأقوال وأفعال الرسول ﷺ، والتي هي من متن الحديث بمنزلة التفسير من القرآن، أو الأحكام من الوقائع. وقد كثرت بعد شيوع التدوين وكثرة التصنيف، العلوم المتعلقة بهذه الدراسة التحليلية، نذكر فيما يلي موجزا عن أهمها:

أ- علم الجرح والتعديل: وهو علم يبحث عما ورد في شأن الرواة مما يشينهم أو يزينهم وقد تكلم في هذا العلم كثيرون، فمن الصحابة ابن عباس وأنس بن مالك، ومن التابعين الشعبي وابن سيرين، ومن آخر عصر التابعين الأعمش وشعبة ومالك، ويليهم ابن المبارك وابن عيينة وغيرهما كيحيى بن معين وابن حنبل، ومن الكتب الجامعة في الجرح والتعديل: طبقات ابن سعد في خمسة عشر مجلدا، وقد اختصره السيوطي تحت عنوان: "إنجاز الوعد المنتقى من طبقات ابن سعد... وللبخاري ثلاثة تواريخ فيها تعديل وتجريح. ولعلي بن المديني تاريخ في عشرة أجزاء، ولابن حبان كتاب في أوهام التواريخ في عشرة أجزاء. وللعماد ابن كثير كتاب التكميل في معرفة الثقات والضعفاء وقد صنف العلماء في رجال مخصوصين في الثقات وفي الضعفاء والمتروكين وغيرهم.

ب- علم رجال الحديث: وهو علم يعرف به رواة الحديث، وأول من عرف عنه الاشتغال بذلك البخاري سنة 256 هـ كما اشتغل بذلك ابن سعد سنة 230 هـ وعز الدين بن الأثير وابن حجر العسقلاني سنة 852 هـ.

ج - علم مختلف الحديث: (ويسمى علم تلقين الحديث): وهو علم يبحث عن الأحاديث التي ظاهرها التناقض من حيث إمكان الجمع بينها، إما بتقييد مطلقها أو تخصيص عامها أو حملها على تعدد الحادثة، أو غير ذلك، كقوله ﷺ "لا عدوى" وقوله في حديث آخر: "فر من المجذوم كما تفر من الأسد"، فيجمع بينهما - وكلاهما حديث صحيح - بأن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها، لكن الله جعل مخالطة المريض للصحيح سببا للعدوى، وقد أُلّف في مختلف الحديث الإمام الشافعي سنة 204 هـ، وابن قتيبة (276 هـ) وزكريا بن يحيى الساجي (307 هـ) وابن الجوزي (597 هـ).

د - علم طلق الحديث: وهو علم يبحث عن الأسباب الخفية الغامضة القادرة في صحة الحديث كوصل منقطع ورفع موقوف وإدخال حديث في حديث إلى غير ذلك مما سيأتي بحول الله، وممن كتب في هذا العلم ابن المديني (234 هـ)، ومسلم (261 هـ)، وعلي بن عمر الدارقطني (375 هـ)، ومحمد بن عبد الله الحاكم (405 هـ)، وابن الجوزي (597 هـ).

هـ - علم غريب الحديث: وهو يبحث عن بيان ما خفي على الكثيرين معرفته من حديث رسول الله بعد أن تطرق الفساد إلى اللسان العربي. وأول من أُلّف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري (210 هـ)، ثم أبو الحسن النضر بن شميل المازني (204 هـ)، ثم أبو القاسم بن سلام (223 هـ)، وابن قتيبة (276 هـ)، ثم أُلّف الزمخشري (538 هـ)، كتابه: "الفائق في غريب الحديث"، ثم مجد الدين بن الأثير (606 هـ)، كتاب: "النهاية في غريب الحديث والأثر" اختصره السيوطي في كتابه: "الدر المنير تلخيص نهاية ابن الأثير".

و - علم ناسخ الحديث ومنسوخه: وهو علم يبحث عن الأحاديث المتعارضة التي لا يمكن التوفيق بينها من حيث الحكم علي بعضها بأنه ناسخ، وعلى البعض الآخر بأنه منسوخ. وقد يعرف الناسخ من قوله ﷺ، كقوله: "كنت نهيتكم عن زيارة

القبور فزوروها"، و"كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث، فكلوا منها ما بدا لكم... رواه مسلم من حديث بريرة، وقد يعرف الناسخ والمنسوخ بالتاريخ والسيرة، وقد ألف في هذا العلم أحمد بن إسحاق الدينوري (318 هـ)، ومحمد بن بحر الأصبهاني (322 هـ). وهبة الله بن سلامة (410 هـ)، ومحمد بن موسى الحازمي (584 هـ)، وابن الجوزي (597 هـ).

كتب الحديث رواية ومراتبها

إن المقدار العظيم من الأحاديث التي جمعت من كتب شتى ألفت في مختلف الأعصر، لا يمكن أن ينظر إلى مصادرها كلها نظرة متساوية، ولا أن تكون هذه المصادر ذات طبقة واحدة ومرتبة واحدة، ولذلك قسمت كتب الحديث بالنسبة إلى الصحة والحسن والضعف إلى طبقات:

✓ **الطبقة الأولى:** وتنحصر في صحيح البخاري ومسلم وموطأ مالك، وفيها من أقسام الحديث: المتواتر والصحيح الأحادي والحسن.

✓ **الطبقة الثانية:** وفيها جامع الترمذي وسنن أبي دوود، ومسند الإمام أحمد، ومجتبى النسائي وهي كتب لم تبلغ مبلغ الصحيحين والموطأ، ولا تخلو من الضعيف، ومن هاتين الطبقتين استمدت أكثر العلوم والأحكام، وعليهما يعتمد المحدثون ويستنبطون أصول العقيدة والشرعة.

✓ **الطبقة الثالثة:** ويكثر فيها أنواع الضعيف من شاذ ومنكر ومضطرب، كمساند ابن أبي شبة والطيالسي، ومصنف عبد الرزاق وكتب البيهقي والطبراني والطحاوي. وهذه الطبقة لا يعتمد عليها ولا يستمد منها إلا جهابذة المحدثين الذين أفنوا حياتهم في استكمال هذا العلم وتتبع جزئياته.

✓ **الطبقة الرابعة:** وهي مصنفات هزيلة لا يعول عليها أحد ممن لهم إمام بالحديث، لأنها مصدر الأهواء والبدع، كما في تصانيف ابن مردويه وابن شاهين وأبي الشيخ، وقد جمعت غير العدول وأصحاب البدع والأهواء.

أهم كتب الرواية والمسانيد

تعددت أنواع كتب الحديث، فكان منها الصحاح والجوامع والمسانيد والمعاجم والمستدركات والمستخرجات والأجزاء.

١) **الصحاح:** وتشمل الكتب الستة للبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، واختلفوا في ابن ماجة فجعلوا الكتاب السادس موطأ مالك كما قال البعض كابن الأثير، أو مسند الدرامي كما قال ابن حجر العسقلاني. وعليه، فالكتب الخمسة تصدق على كتب من ذكروا قبل ابن ماجة، وعبارة رواه الخمسة تصدق على أصحاب هذه الكتب عند غير ابن حجر في "بلوغ المرام من أدلة الأحكام"، ومن هنا نحوه، فإن المراد بالخمسة عندهم: أحمد والأربعة. وعبارة "الصحيحين" تطلق على كتابي البخاري ومسلم، ويقال فيما رواه: "رواه الشيخان" أو "متفق عليه"، وسميت الكتب الستة بالصحاح تغليبا وإلا فالأربعة الأخيرة دون الصحيحين دقة وضبطا، ولكل من أصحاب الصحاح ميزة يعرف بها: فيمتاز صحيح البخاري بالتفقه، وصحيح مسلم بقلّة التعليقات، وجامع الترمذي بزيادة المعلومات في فن التحديث، وسنن أبي داود بحصر أحاديث الأحكام، وسنن ابن ماجة بحسن التبويب في الفقه، ومجتبى النسائي بأكثر هذه المزايا. وصحيح البخاري أرجح من صحيح مسلم، لاشتراط البخاري في إخراج الحديث شرطين: معاصرة الراوي لشيخه وثبوت سماعه، بينما اكتفى مسلم بشرط المعاصرة. ورجح أبو علي النيسبوري وطائفة من علماء المغرب صحيح مسلم على صحيح البخاري.

وفي مقدمة "فتح الباري" للحافظ ابن حجر أن العدد الإجمالي لأحاديث البخاري 9082، فيها من المتون الموصولة بلا تكرار 2602، ومن المتون المعلقة المرفوعة 159. أما عدة ما في صحيح مسلم بلا تكرار فيبلغ أربعة آلاف حديث، والبخاري وضع عناوين صحيحة بنفسه، وبوبه بطريقة خاصة، أما مسلم فقد جعل كل طائفة من الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد متلاحقة متتابعة دون أن يفرد لها بعنوان، والإمام النووي هو الذي بوب له صحيحه ووضع له عناوين، فأصبح للانتفاع به أيسر. ومسلم يميز بين حدثنا وأخبرنا فكان يرى أن حدثنا لما سمعه من لفظ الشيخ، وأخبرنا لما قرئ على الشيخ، وهذا مذهب أكثر أصحاب الحديث. وهو يعني في صحيحه بضبط ألفاظ الرواة فيقول: حدثنا فلان وفلان واللفظ لفلان قال (أو قال): حدثنا فلان، وفي كل الصحيحين نجد (ثنا) إشارة إلى حدثنا، (أنا) إشارة إلى أخبرنا، ويكثر في صحيح مسلم حرف (ح) يرمز إلى التحول من إسناد إلى إسناد إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر، فعلى القارئ إذا انتهى إليها أن يقول (ح) أي جاء ثم يستمر في قراءة ما بعدها، أما موطأ مالك فإنه يلي الصحيحين في الرتبة على الرأي القائل بأنه سادس الكتب الستة، ولم يعد في الصحاح على الرأي الذي يجعل الأصل السادس سنن ابن ماجه، لأنهم يعللون ذلك بكثرة مراسيله وآرائه الفقهية، فهو إلى كتب الفقه أقرب. والجوامع من كتب الحديث هي المشتملة على جميع أبواب الحديث الثمانية المصطلح عليها وهي: باب العقائد، باب الأحكام، باب الرقاق، باب آداب الطعام والشراب، بل التفسير والتاريخ والسير، باب السفر والقيام والقعود - ويشمل باب الشمائل أيضا - باب الفتن، وأخيرا باب المناقب والمثالب، كجامع البخاري وجامع الترمذي. والمسانيد هي ما تذكر فيها الأحاديث على أسماء الصحابة حسب السوابق الإسلامية أو تبعا للأنسب، كمسند أبي داود الطيالسي المتوفى سنة 204، وهو أول من ألف في المسانيد، مسند الإمام

أحمد، وفيه الكثير من الأحاديث الصحيحة لم تخرج في الكتب الستة، وقد جمعه من أكثر من 750 ألف حديث كما قال بنفسه.

والمعاجم: جمع معجم، وهو ما تذكر فيه الأحاديث على أسماء الشيوخ أو البلدان أو القبائل، مرتبة على حروف المعجم، وأشهرها معجم الطبراني الكبير والمتوسط والصغير. أما المستخرجات: فموضوعها أن يأتي المصنف إلى كتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه كمستخرج أبي بكر الإسماعيلي على البخاري، ومستخرج أبي عوانة على مسلم، ومستخرج أبي علي الطوسي على الترمذي، ومستخرج عبد المالك بن أيمن على سنن أبي داود.

المستدركات: ويستدرك فيها ما فات المؤلف في كتابه على شرطه، وأشهرها مستدرك الحاكم النيسبوري على الصحيحين الذي لخصه الذهبي.

الاجزاء: الجزء عندهم، تأليف الأحاديث المروية على رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم كجزء أبي بكر، أو الأحاديث المتعلقة بمطلب من المطالب، كجزء في قيام الليل للمروزي، وجزء في صلاة الضحى للسيوطي.

شروط الراوي ومقاييس الحديث

العقل والضبط والعدالة والإسلام شروط لا بد منها لقبول الرواية، فمن فقدوها ردت روايته وترك حديثه، قيل لشعبة بن الحجاج: من الذي يترك حديثه؟ قال: "إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر، ترك حديثه، فإذا اتهم بالكذب في الحديث ترك حديثه، فإذا أكثر الغلط ترك حديثه، وإذا روى حديثاً اجتمع عليه غلط ترك حديثه، وما كان غير ذلك فارو عنه، وشرط العقل يرادف عند المحدثين

مقدرة الراوي على التمييز، فيندرج تحته البالغ تحملاً وأداءً، والصبي المميز تحملاً لا أداءً، حتى يبلغ فيؤدي، ومن كثرت الرواية عنه من الصحابة وكان سماعه في الصغر، أنس بن مالك، وعبد الله بن عباس وأبو سعيد الخدري. وضبط الراوي يعني سماعه للرواية كما يجب، وفهمه لها فهماً دقيقاً، وحفظه لها حفظاً كاملاً لا تردد فيه، وثباته على ذلك كله من وقت السماع إلى وقت الأداء. ويلاحظ في شرط الضبط قوة الذاكرة وقوة الملاحظة، ويعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات الضابطين، فإن كثرت مخالفته وقلت موافقته لهم اختل ضبطه ولم يحتج بحديثه. والحديث الصحيح يعرف لا بروايته فقط وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع. وعدالة الراوي يقصد بها استقامته التامة في شؤون الدين وسلامته من الفسق وكل ما يقدح في مروءته، وتعديل الراوي يشبه بمعرف واحد، ذكرنا أن أنثى بشرط أن يكون في نفسه عدلاً مرضياً. والمروءة التي ينبغي توافرها في الراوي كثيراً ما قيست بالمقاييس المختلفة. قال رسول الله ﷺ: "من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم، فهو من كملت مروءته، وظهرت عدالته، ووجبت أخوته، وحرمت غيبته"، وفي ضوء هذه المقاييس لم يكن بد من غض النظر عن بعض العيوب التي لا يعرى منها إنسان، فما من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيب لا بد، لكن من الناس من لا نذكر عيوبه، وكل حامل علم معروف بالعناية فيه فهو عدل حتى يتبين جرحه، قال ﷺ: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين". والعدالة شيء زائد على مجرد التظاهر بالدين والورع، لا يعرف إلا بتتبع الأفعال واختبار التصرفات لتكوين صورة صادقة عن الراوي. والبحث عن عدالة المخبر كالبحث عن عدالة الشاهد يتطلب ضرباً من الاستقصاء الدقيق الذي لا يجرح كرامة أحد. في الكفاية: شهد رجل عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال له: ليست أعرفك، إئت بمن

يعرفك، فقال رجل من القوم: أنا أعرفه، قال: فبأي شيء تعرفه؟ قال: بالأمانة والعدل، قال: فهو جارك الأدنى الذي تعرف ليله ونهاره ومدخله ومخرجه؟ قال: لا. قال: فعاملك بالدينار والدرهم اللذين بهما يستدل على الورع؟ قال: لا، قال: فرفيقك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق؟ قال: لا، قال: لست تعرفه، ثم قال للرجل: إئت بمن يعرفك. ومن اشتهرت عدالته من المحدثين وشاع الثناء عليه، لا يحتاج إلى تعديل المزكين، كمالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، والأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل، وشعبة بن الحجاج، وإسحاق بن راهويه، والليث بن سعد، وعبد الله بن المبارك، ووكيع ابن الجراح، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وإذا كان المحدثون يقبلون التعديل من غير ذكر سببه، فإنهم يردون الجرح إذا لم يبين سببه بياناً كافياً وشافياً، ومذاهب النقاد للرجال غامضة ودقيقة، فقد تشددوا في مرتكب المباحات، كالتنزه في الطرقات والأكل في الأسواق والتبسط في المداعبة والمزاح ونحوها، أما اللعب بالشطرنج واللهو بآلة الطرب، فأمرهما أشد، وهذه الشدة وهذا الورع الزائد والدقة المبالغة، كلها أثر من شعور النقاد بقيمة المروي، فما هو بالكلام العادي، بل هو دين لا يؤخذ إلا بالنقل الأمين والسماع الصحيح، ورفع بعضهم حديثاً بهذا المعنى إلى النبي ﷺ، فعن ابن عمر رضي الله عنهما عنه قال: يا بن عمر، دينك دينك، إنما هو لحملك ودمك، فانظر عمن تأخذه. خذ عن الذين استقاموا ولا تأخذ عن الذين مالوا". وقد لاحظ النقاد أن المعاصرة حجاب، فكهروا التحديث عن الأحياء، قال ابن عبد الحكم: ذاكرت الشافعي يوماً بحديث وأنا غلام فقال: من حدثك به؟ فقلت أنت، فقال: ما حدثتك، وإياك والرواية عن الأحياء، وقال الشعبي لابن عون: فلا تحدثني عن الأحياء. ولنقاد الحديث اصطلاحات في التعديل والتجريح جعلها ابن حجر اثنتي عشرة مرتبة، أما شرط الإسلام فهو واضح في نفسه، على أن الإسلام يشترط عند

أداء الرواية لا عند تحملها، فقد قبلت رواية جبير بن مطعم أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بسورة "الطور" وقد كان ضمن أسرى بدر، ولم يكن قد أسلم بعد.

مصطلح الحديث - أقسامه

الحديث إما مقبول وهو الصحيح، وإما مردود وهو الضعيف. وتتفاوت الصحة والضعف بتفاوت أحوال الرواة والمتون. والحديث إما صحيح أو حسن أو ضعيف، والحسن على الرأي الأول إما نوع من الصحيح - فالبخاري ومسلم أخرجا أحاديث في صحيحهما راويها خفيف الضبط، لكنه غير كذاب، غير أنهما اشترطا أن تعضد بسند آخر صحيح من كل وجه - أو نوع من الضعيف. والحسن الضعيف أجدر أن يعمل به من القياس كما قال الإمام أحمد، وأما على الرأي الثاني فيكون الحسن قسماً قائماً بنفسه، دون الصحيح وأعلى من الضعيف. والحديث الموضوع هو المختلق على رسول الله ﷺ، ولنا أن نسميه حديثاً قبل إثبات وضعه، فإذا ثبت وضعه سمي حديثاً موضوعاً، وعبارة "حديث موضوع" تعني حرمة نقله وروايته. والأقسام الثلاثة تشمل أنواعاً، منها ما هو خالص للصحة أو الحسن أو الضعف، ومنها ما هو مشترك بين الصحة والحسن، ومنها ما هو مشترك بين الثلاثة. وعلوم (أو أنواع) الحديث قال الحازمي: (وهو الإمام الحافظ النسابة أبو بكر محمد بن موسى بن حازم الهمداني المتوفى ببغداد سنة 548 هـ). أنواع كثيرة تشمل المئة، وقال ابن الصلاح في كتابه "علوم الحديث" إنها قابلة للتنوع إلى ما لا يحصى لعدم انحصار أحوال الرواة وصفاتهم وأحوال المتون وصفاتها. ولاحظ ابن كثير إمكان دمج بعضها في بعض.

١) **الحديث الصحيح:** هو المتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله حتى ينتهي إلى النبي أو إلى الصحابي أو من دونه، ولا يكون شاذاً أو معللاً، وعند أبي عبد الله الحاكم لا بأس أن يكون عزيزاً، ولا يجوز أن يكون فرداً أو غريباً. ويتميز:

أ- بأنه مسند (ويقال فيه متصل وموصول)، فإذا سقط من الحديث صحابي كان مرسلًا، وهو على الأرجح ليس بصحيح، وكذلك المنقطع وهو ما سقط من إسناده رجل أو ذكر في إسناده رجل مبهم، ومثله المعضل وهو ما سقط من إسناده إثنان أو أكثر، فكلاهما غير صحيح.

ب- وبأنه غير شاذ بحيث رواه ثقة مخالفاً روايات الثقات.

ج- وغير معلل بحيث اكتشفت فيه علة خفية تقدر في صحته.

د- ويكون رجاله كلهم عدول ضابطون وإلا ضعف. وكما يوصف الصحيح بأنه مسند متصل يوصف بأنه متواتر وأحادي، ويجوز وصفه بأنه غريب أو مشهور، فالمتواتر: هو الحديث الصحيح الذي يرويه جمع يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب عن جمع مثلهم في أول السند ووسطه وآخره، قال ابن حجر: لا معنى لتعيين العدد على الصحيح، وينقسم المتواتر إلى لفظي ومعنوي، فالمتواتر اللفظي هو الذي رواه الجمع المذكور في أول السند ووسطه وآخر بلفظ واحد، وهو عزيز جداً، ويرى البعض كالسيوطي في "الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة"، والقاضي عياض في "الشفاء" أنه يوجد في الحديث النبوي غير قليل من المتواتر اللفظي، كحديث انشقاق القمر، و"من كذب علي متعمداً"، "ومن بنى لله مسجداً..."، والشفاعة، وأنين الجذع والمسح على الخفين، والإسراء والمعراج، ونبع الماء من بين أصابعه، وردّ عين قتادة، وإطعام الجيش الكثير من الزاد القليل. وأما المتواتر المعنوي فهو ما يكتفى فيه بأداء المعنى، ومنه أحاديث رفع اليدين في الدعاء فقد

روي عنه منها نحو مائة حديث، ومن علماء الحديث من لا يرى بأساً في أن يكون المتواتر المعنوي في أوله أحادياً ثم يشتهر بعد طبخته ويستفيض، فيسلكون حديث "إنما الأعمال بالنيات" في عداد المتواتر المعنوي، مع أنه لم يروه إلا عمر بن الخطاب، ولم يروه عن عمر إلا علقمة، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي، ولم يروه عن محمد بن إبراهيم إلا يحيى بن سعيد الأنصاري ومن عنده اشتهر. والمتواتر لا يبحث عن رجاله، بل يجب العمل به من غير بحث. وكل من المتواتر اللفظي والمعنوي يوجب العلم القطعي اليقيني باتفاق المحدثين، لكنهم يختلفون في الحديث الصحيح الأحادي هل يفيد الظن أو القطع. قال ابن حزم: إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله يوجب العلم والعمل معاً. وهذا هو الأجدر بالتابع، لأن ما اشترط في هذا الخبر لقبول صحته يزيل كل معاني الظن. والحديث الصحيح يسمى "غريباً" إذا انفرد بروايته واحد ثقة، وتكون غرابته في المتن تارة وفي الإسناد تارة أخرى. ويسمى "مشهوراً" إذا اشتركت جماعة في روايته عن الشيخ الثقة. والبخاري هو أول من صنف في الصحيح المجرد الخالي من الإرسال والانقطاع والبلاغات. ثم تلاه تلميذه مسلم. أما مالك، فقد أدخل في موطئه المراسيل والمقاطيع والبلاغات ثم إن درجة الصحة ليست واحدة، فالمحدثون يعرفون الصحيح والأصح، كما يعرفون الضعيف والأضعف. وقد قسم الإمام النووي الصحيح إلى سبعة أقسام: أعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما كان على شرطهما وإن لم يخرجاه، ثم ما كان على شرط البخاري ثم ما كان على شرط مسلم، ثم ما صححه غيرهما من الأئمة. وتتفاوت كذلك رتب الحديث بتفاوت الأمصار. قال ابن تيمية: اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة، ثم أهل البصرة، ثم أهل

الشام. وقال الخطيب: أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين مكة والمدينة، فإن التدليس عندهم قليل، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز.

(2) **الحديث الحسن:** وهو ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط وسلم من الشذوذ والعلة، والحديث الحسن نوعان: حسن لذاته وحسن لغيره، فالحسن لذاته هو ما كان حسنه ناشئا عن شيء داخل فيه لا خارج عنه، فهو قد بلغ درجة الصحيح في شروطه بنفسه، أما الحسن لغيره فهو ما في إسناده مستور لم تتحقق أهليته ولا عدم أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ ولا متهما بالكذب، ويكون متنه معضدا بمتابع أو شاهد. وجامع الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو أول من عرف أنه قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، والضعيف عندهم نوعان: ضعيف ضعفا لا يمتنع العمل به، وهو يشير الحسن في اصطلاح الترمذي، وضعيف ضعفا يوجب تركه وهو الواهي، والحسن لذاته إذا روي من وجه آخر ترقى من الحسن إلى الصحيح لقوته من الجهتين، فيعتضد أحدهما بالآخر، كحديث: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة". فإن طريق هذا المتن: محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عنه رضي الله عنه، ومحمد بن عمرو متهم في الحفظ والضبط والإتقان وإن وثقه كثيرون، فهذا الحديث حسن لذاته صحيح لغيره لأنه مروي عن شيخ محمد وعن شيخ شيخه، وقد رواه عن أبي هريرة كثيرون منهم الأعرج. وهناك ألقاب تشمل الصحيح والحسن وتوحي بقبوله وإمكان الاحتجاج به، منها جيد ومجود وقوي وثابت ومحفوظ ومعروف وصالح ومستحسن.

(3) **الحديث الضعيف:** وهو ما لم تجتمع فيه صفة الصحيح ولا صفة الحسن، ومن أنواعه:

أ- المرسل: والمشهور في تعريفه أنه ما سقط منه الصحابي كقول نافع: قال

رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا أو فعل بحضرته كذا أو نحو ذلك، فهو مرفوع التابعي مطلقا صغيرا كان أو كبيرا، وسبب ضعفه فقد الاتصال في السند، وسمي مرسلًا لأن راويه أرسله فلم يقيده بالصحابي الذي تحمله عن رسول الله ﷺ. والمرسل ليس حجة في الدين على ما استقر عليه حفاظ الحديث ونقاد الأثر، لكن، قال الجلال السيوطي في كتابه: "لباب النقول في أسباب النزول"، في المرسل من التابعي: فقد يقبل إذا صح السند إليه وكان من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة كعكرمة ومجاهد وسعيد بن جبير، أو اعتضد بمرسل آخر، قال في التوضيح ولقد تساهل بعض العلماء فقبلوا مراسيل أئمة الحديث الموثوق بهم، المعروف تحريهم، لأن المرسل إذا أسند عن ثقات يتقوى وتنكشف صحته، إذ يجمع حينئذ صورتي الإرسال والإسناد، وأكثر العلماء يحتجون بمراسيل الصحابة فلا يرونها ضعيفة، لأن من لم يسمع منهم من رسول الله ﷺ سمع من صحابي آخر سمع منه، فسقوط الصحابي الآخر من السند لا يضر. وفي الصحيحين من مراسيل الصحابة ما لا يحصى لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة، وكلهم عدول، ويتعذر إنكار مراسيل الصحابة، فأكثر الروايات عن ابن عباس رضي الله عنهما مرسل، فقد توفي النبي ﷺ وهو ابن ثلاث عشرة سنة، أي دون سن الأداء، وأعلى مراتب المرسل ما أرسله صحابي ثبت سماعه، ثم صحابي لم يثبت سماعه، ثم المتقن كسعيد بن المسيب، ثم من كان يتحرى في شيوخه كالشعبي ومجاهد، ودونهما مراسيل من كان يأخذ عن أي كان، أما مراسيل صغار التابعين كقتادة والزهري وحميد الطويل فغالبها عن التابعين.

ب- المرفوع: وهو الذي سقط من إسناده رجل أو ذكر في إسناده رجل مبهم، وهو ضعيف لفقد الاتصال في السند، كحديث: "إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين". رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يتبع عن حذيفة مرفوعا،

فقد سقط من إسناده شريك بين الثوري وأبي إسحاق. وكحديث: "اللهم إني أسألك الثبات في الأمر"، رواه أبو يعلى بن عبد الله بن الشخير عن رجلين عن شداد بن أوس، فمن هما الرجلان؟. وقد يروى الحديث وفي إسناده رجل غير مسمى وليس بمنقطع، مثل: حدثنا شيخ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "يأتي على الناس زمان يخير الرجل بين العجز والفجور، فمن أدرك ذلك الزمان فليختر العجز". لأن هذا الرجل قد ذكر في رواية أخرى، فإذا هو أبو عمر الجدلي.

ج- المعضل: وهو ما سقط منه راويان فأكثر بشرط التوالي، فإذا لم يكن توالي فهو منقطع، ويعتبر قسما من المنقطع، لأن كل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلا، ومن المعضل ما أرسله تابع التابعي، مثل ما رواه الأعمش عن الشعبي قال: "يقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا فيقول: لا، فيختم على فيه". لأن الشعبي إنما رواه عن أنس، وأنس رواه عن رسول الله ﷺ.

د- التدليس: وهو نوعان: أحدهما مدلس الإسناد، وهو ما يرويه الراوي عن عاصره ولقيه مع أنه لم يسمع سماعه منه، أو عن عاصره ولكنه لم يلقه موهما أنه سمعه من لفظه، مثل قول علي بن خشرم: كنا عند سفيان ابن عيينة فقال: قال الزهري كذا، فقليل له: أسمعت منه هذا؟ قال: حدثني به عبد الرزاق عن معمر عنه. فالتدليس إسقاط سفيان لشيخه وإيهامه السماع من الزهري مباشرة وهو قد عاصره ولقيه ولكنه لم يسمع منه. الثاني تدليس الشيوخ، وهو أن يصف الراوي شيخه بأوصاف أعظم من حقيقته، أو يسميه بغير كنيته بقصد تعمية أمره، كأن يقول: حدثنا العلامة الثبت أو الحافظ الضابط، أو ينسبه إلى جده لا إلى أبيه، كقول أبي بكر بن محمد بن حسن النقاش المفسر: حدثنا محمد بن سند، فنسبه إلى جده لا إلى أبيه وبه اشتهر. وفرع بعض العلماء عن التدليس أبوابا، منها: تدليس العطف، مثل قول الراوي: حدثنا فلان وفلان مع أنه لم يسمع من الثاني. ومنها

تدليس السكوت، كأن يقول الراوي: سمعت أو حدثنا أو حدثني ثم يسكت، ثم يقول مثلاً الأعمش موهماً أنه قد سمع منه مع أنه لم يصح له سماع منه، ومنها تدليس التسوية، وهو أن يسقط الراوي غير شيخه لضعفه أو صغر سنه، فيجعل الحديث مروياً عن الثقات فقط ليحكم عليه بالصحة والقبول، وقد اشتهر بهذا النوع من التدليس الوليد بن مسلم، فكان يحذف شيوخ الأوزاعي الضعفاء ولا يذكر إلا الثقات، وهذا شر أنواع التدليس، لما فيه من التغرير، بحيث يؤدي إلى تضعيف الثقات أو إلى إعطاء صفة الصحة للمناكير. وقد يستغرب التدليس من الأئمة الموصوفين بالأمانة والحفظ والضبط، ولا غرابة، فما أقل من سلموا من التدليس، حتى ابن عباس رضي الله عنهما ما سمع من رسول الله ﷺ إلا أحاديث يسيرة قال بعضهم أربعة أحاديث، وبقية أحاديثه سمعها من الصحابة عن النبي، وهو لا يكاد يذكر من بينه وبين رسول الله ﷺ، وإنما يقول: قال رسول الله ﷺ، وقد اشتهر عدد من رواة الصحيحين بالتدليس كالأعمش وقتادة والحسن البصري وعبد الرزاق بن همام الصنعاني والوليد بن مسلم الدمشقي وكذلك ابن عيينة وهشيم كلاهما من رواة الصحيحين، واعتذروا عن رواة الصحيحين بأن تدليسهم ضرب من الإبهام وليس كذباً، وفرقوا بين المدلس والمرسل الخفي، فلو بين الراوي أنه لم يسمع الحديث من الشيخ الذي دلّسه عنه فكشف ذلك، لصار بيانه مراسلاً للحديث غير مدلس فيه.

٥- المدلل: وهو الحديث الذي اكتشفت فيه علة تقدح في صحته، وإن كان يبدو في الظاهر سليماً من العلل. واكتشاف علة الحديث يحتاج إلى اطلاع واسع وذاكرة قوية وفهم دقيق، فالعلة سبب من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، والمعرفة بالحديث إنما هي علم يحدثه الله في القلب، فهي إلهام، وأجل كتاب في هذا الموضوع هو "كتاب العلل" لعلّي بن المديني شيخ البخاري، وأكثر ما يتطرق

التعليل إلى الإسناد الجامع مع شروط الصحة. والطريق إلى معرفة المعلل جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته وضبطهم واتقانهم.

و - المضطرب: الحديث المضطرب هو ما تعددت رواياته وهي على تعددها متساوية متعادلة لا يمكن ترجيح إحداها بشيء من وجوه الترجيح وقد يرويه راو واحد مرتين أو أكثر، أو يرويه إثنان أو أكثر، والاضطراب يقع في الإسناد غالبا، وقد يقع في المتن، فمن الاضطراب في المتن حديث البسملة الذي أخرجه مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم قال حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره أن أنس بن مالك أنه حدثه قال: "صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يستفتحون بـ ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا آخرها". فالعبارة الأخيرة "لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا آخرها". هي المتن المضطرب في هذا الحديث، لأن مسلما والبخاري اتفقا على إخراج رواية أخرى في الموضوع نفسه لا يتعرض فيها لذكر البسملة بنفي أو إثبات، وإنما يكتفي الراوي بقوله: فكانوا يستفتحون القراءة بـ ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ أي أنهم كانوا يستفتحون بالفاتحة، وفي رواية عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فأجاب أنه لا يحفظ في ذلك شيئا عن رسول الله ﷺ، وتردد مثله في هذه المسألة يحسب له حسابه فأصبح عسيرا أو متعذرا ترجيح ما يتعلق بالبسملة إثباتا أو نفيا، ومن الاضطراب في الإسناد حديث أبي بكر أنه قال: يا رسول الله، أراك شبت؟ قال ﷺ: "شيبتنى هود وأخواتها". فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه: روى مرسلا وموصولا، ومسندا إلى أبي بكر من بعضهم وإلى سعد من طريق آخرين، ومنهم من جعله من مسند عائشة، ورواته ثقات لا يمكنهم ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر. وهذا لا يمنع صحة الحديث ما دام واردا عن ثقات، لكن حديثا لم يختلف

فيه عن راويه أصح من حديث اختلف فيه، ومن هنا كان الاضطراب علامة على الضعف، لأن تساوي الروايات وعدم تعارضها يمنعان الحكم بأيها أصح. والاضطراب يدخل في بعض الصور في قسم الصحيح والحسن، وذلك إذا وقع الاختلاف في نسب راو أو اسمه أو اسم أبيه مع أنه راو ثقة.

ز- المقلوب: وهو الذي انقلب فيه على أحد الرواة لفظ في المتن أو اسم رجل أو نسبه في الإسناد فقدم ما لحقه التأخير أو آخر ما لحقه التقديم أو وضع شيء في مكان شيء، ويكون القلب في المتن كما يكون في الإسناد، فمثال المقلوب في المتن: ما رواه مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله وفيه: "ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله؛ فالحديث في الصحيحين هكذا لفظه: "حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه"، ولكن المتن انقلب على أحد الرواة فقدم اليمين وأخر الشمال، ومثال القلب في الإسناد التقديم والتأخير في الأسماء كمرة بن كعب وكعب ابن مرة، والقلب في المثالين وقع سهوا لا عمدا ومع ذلك كان موجبا لضعف الحديث، ولو أنه وقع عمدا لكان ضربا من الوضع والاختلاق.

ح- الشاذ: وهو ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه، ويقول الشافعي: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف فيه الناس، والناس في قول الشافعي هم الثقات، فكأنه يقول: الشاذ ما رواه الثقة مخالف الثقات، وبهذا الاصطلاح أخذ كثير من علماء الحجاز، وانتصر له ابن الصلاح، وأكدته العلامة ابن القيم، أما الحاكم فيرى أن الشاذ حديث ينفرد به ثقة من الثقات وليس لذلك الحديث أصل متابع لذلك الثقة.

ط- المنكر: وهو الذي يرويه الضعيف مخالفا رواية الثقة، ويقابله المعروف كما أن الشاذ يقابله المحفوظ. ومن أوضح أمثلة المنكر ما رواه الحافظ ابن الحافظ

عبد الرحمن ابن أبي حاتم حافظ الري من طريق حبيب ابن حبيب - وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات أحد القراء السبعة المشاهير - عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي ﷺ : "من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام وقرأ الضيف دخل الجنة"، قال أبو حاتم: هو منكر لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً وهو المعروف. وقد يقول المحدثون: هذا أنكر ما رواه فلان، وإن لم يكن الحديث ضعيفاً كقول ابن عدي: أنكر ما روى يزيد بن عبد عن أبي بردة "إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها". قال: وهذا طريق حسن، رواه ثقات، وقد أدخله قوم في صحاحهم.

٢- المتروك: وهو الحديث الذي رواه راو واحد متهم بالكذب في الحديث أو ظاهر الفسق بفعل أو قول أو كثير الغفلة أو كثير الوهم، كحديث صدقة بن موسى الدقيقي عن فرقد السبخي عن مرة الطيب عن أبي بكر وهذه الأنواع العشرة تتفاوت في الضعف تبعاً لحال رجالها.

ملاحظات حول الموقوف والمقطوع

إن وصفنا للموقوف بالصحة أو الحسن لا يعني وجوب العمل به وإنما نبيح لأنفسنا العمل بما ثبت منه ولا مجال للرأي والاجتهاد فيه، لأن الصحابي في مثل ذلك لا يقول ولا يفعل ولا يقر إلا ما تحققه بنفسه عن النبي ﷺ، فقول الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود: "من أتى عرافاً أو كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ"، وقوله لمن خرج من المسجد والمؤذن يؤذن: "أما هذا فقد عصى أبا القاسم"، كلاهما حديث موقوف، وكلاهما مما يجوز لنا العمل به، ومع ذلك علينا أن نتحرى ونتحفظ في الأحاديث الموقوفة على كعب الأحبار وابن سلام وابن عمرو بن العاص، لأنهم من الصحابة الذين اشتهروا برواية الإسرائيليات والأقاصيص، ولا

سيما منها ما يتعلق بأشراط الساعة وفتن آخر الزمان، فأغلب هذه الأحاديث ضعيفة إن لم تكن موضوعة، وليس ضعفها ناشئا عن وقفها، بل عن شذوذ أو علة أو اضطراب، وإلا فهي قابلة للوصف بالصحة أو الحسن أو الضعف تبعا لحال أسانيدھا ومتونها، أما الحديث المقطوع فهو ما روي عن التابعين من قول أو فعل أو تقرير، وقد قال فيه أبو حنيفة قولاً صريحا، قال: ما جاء عن الرسول ﷺ فعلى الرأس والعين، وما جاء عن الصحابي تخيرنا منه، وأما ما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال، وهو يجعل المقطوع ضعيفا لا يحتج به، ولهذا آلت مدرسته (مدرسة القياس) إلى تفضيل العمل بالقياس الظاهر على العمل بما ورد مقطوعا عن التابعين، لكن الرأي المختار أن المقطوع يوصف أيضا بالصحة أو الحسن أو الضعف تبعا لحال إسناده ومتمنه، لكن لا يجوز أن نحتج منه إلا بما جاء عن أكابر هؤلاء التابعين كسعيد ابن المسيب والشعبي والنخعي ومسروق، الذين أتيح لهم أن يعاشرُوا أكابر الصحابة رضوان الله عليهم.

رواية الأحاديث الضعيفة والعمل بها

يتناقل الناس هذه العبارة: يجوز العمل بالضعيف في فضائل الأعمال، فيسوغون بها جميع ما يتساهلون في روايته من الأحاديث التي لم تصح عندهم، ويدخلون في الدين كثيرا من التعاليم التي لا تستند إلى أصل ثابت معروف، وهذه العبارة هي صدى لعبارة مماثلة لها منسوبة إلى ثلاثة من كبار أئمة الحديث: أحمد بن حنبل، وعبد الرحمان بن مهدي وعبد الله بن المبارك، فقد روي أنهم كانوا يقولون: إذا روي في الحلال والحرام تشددنا، وإذا روي في الفضائل تساهلنا، لكن عبارة هؤلاء الأئمة لم تفهم على وجهها الصحيح، فقد كان مرادهم أنهم إذا روي في الحلال والحرام لا يحتجون إلا بالمتفق في عصرهم على تسميته بالصحيح، وإن روي في

الفضائل ونحوها جنحوا إلى قبول ما هو دونه في الدرجة وهو الحسن الذي لم تكن تسميته قد استقرت في عصرهم، وإنما كان يعتبر قسما من الضعيف، ولو فهم الناس أن تساهل هؤلاء الأئمة في الفضائل إنما كان يعني أخذهم بالحديث الحسن، لما طوعت لهم أنفسهم أن يتناقلوا تلك العبارة السالفة: "يجوز العمل بالضعيف في فضائل الأعمال"، لأن الرواية الضعيفة لا يمكن أن تكون مصدرا للحكم الشرعي ولا للفضائل الخلقية، والفضائل كالأحكام من دعائم الدين الإسلامي الأساسية، ولا يجوز أن يكون بناء هذه الدعائم واهيا، والناشئ في علم الحديث إذا نقل رواية لا يعلم أصحيتها هي أم ضعيفة، يجب أن يختار للتعبير عنها صيغة التمريض فيقول مثلاً، روي عن رسول الله ﷺ كذا، أو بلغنا كذا، ولا يجوز أن يذكر حديثاً صحيحاً بصيغة التمريض هذه، لما يوهم ذلك من ضعفه، بل يقول جازماً: قال رسول الله ﷺ.

القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف

هذا القسم يشمل عشرين مصطلحاً ندرسها فيما يلي: المرفوع والمسند والمتصل:

(١) **المرفوع:** المشهور في المرفوع أنه ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة من قول أو فعل أو تقرير، سواء أضافه إليه صحابي أو تابعي أو من بعدهما، وسواء اتصل إسناده أم لا، فقد يكون مرسلًا أو منقطعًا أو معضلاً، وهو في هذه الحالات الثلاث يوصف بالضعف، إذ ليس مجرد رفع الحديث كافياً للحكم بصحته ومثال المرفوع من القول، أن يقول الصحابي: سمعت النبي ﷺ يقول كذا، أو حدثنا رسول الله بكذا، أو يقول هو أو غيره: قال رسول الله كذا، أو عن رسول الله أنه قال كذا، ومثال المرفوع من الفعل، قول الصحابي رأيت رسول الله ﷺ يفعل كذا، أو يقول هو أو غيره كان رسول الله ﷺ يفعل كذا، ومثال المرفوع من التقرير قول الصحابي

فعلت بحضرة الرسول كذا، أو يقول هو أو غيره: فعل فلان بحضرة النبي ﷺ كذا ولم ينكر عليه ذلك، والمرفوع ينظر فيه إلى المتن بقطع النظر إلى الإسناد فالقول والفعل والتقرير كلها صالحة لأن تسمى "متن الحديث".

(2) **المسند:** وهو ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه مرفوعا إلى النبي ﷺ، وهو يجمع شرطي الرفع والإسناد.

(3) **المتصل (أو الموصول):** وهو ما اتصل سنده، سواء كان مرفوعا أو موقوفا على الصحابي أو من دونه، وأقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد بهم، تسمى متصلة مع التقييد، كقوله: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب، ولا يجوز تسميتها متصلة مع الإطلاق دون ذكر التابعي الذي انتهى إليه الإسناد. والخلاصة أن المرفوع يكون متصلا وغير متصل، والمتصل يكون مرفوعا وغير مرفوع، وهي جميعا تكون بحسب رواياتها صحيحة أو حسنة أو ضعيفة.

(4) **المعنعن:** الحديث المعنعن هو ما يقال في سنده: فلان عن فلان من غير تصريح بالتحديث والسماع وهو من قبل الإسناد المتصل على المعتمد إذا توافرت فيه عدالة الرواة، وثبوت لقاء الراوي لمن روى عنه مع البراءة من التدليس، والمعنعن كثير في الصحيحين، وهو في صحيح مسلم أكثر، لأنه لم يشترط ثبوت اللقاء بين الراوي ومن عنعن عنه. وهل المعنعن من قبيل المرسل فلا يحتج به، أو يحتج به لأن أكثر ما يكون ذلك في مرسل الصحابي خلاف، والقول الفصل للحافظ ابن حجر في شرح المواقع الثلاثة، أحدها أنها بمنزلة "حدثنا" وأخبرنا"، الثاني أنها ليست بتلك المنزلة إذا صدرت عن مدلس، والثالث أنها بمنزلة "أخبرنا" التي تستعمل في الإجازة، فلا تخرج عن الاتصال، لكنها دون السماع.

(5) **المؤنن:** الحديث المؤنن هو الذي يقال في سنده: حدثنا فلان أن فلانا، وجعله الإمام مالك كالمعنعن.

(6) **المعلق:** وهو ما حذف من مبدأ إسناده واحد فأكثر على التوالي، ويعزى الحديث إلى من فوق المحذوق من رواته وهو في البخاري كثير جدا، مثاله: حدثنا عوف بن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان، فأتاني آت فجعل يحثو من الطعام، فأخذته وقلت له: والله لأرفعنك إلى رسول الله... الحديث، وهذه الزمرة (4-5-6) قابلة لأن توصف بالصحة والحسن والضعف تبعاً لحال رواتها.

(7-8) **الفرد والغريب:** بين الفرد والغريب رابط مشترك لغة واصطلاحاً، وهو مفهوم التفرد وقد سوغ هذا الرابط لبعضهم الحكم بترادف الفرد والغريب فقالوا: تفرد به فلان تارة، وأغرب به فلان تارة أخرى، والحق أنهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته متغايران، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق الذي لم يقيد بقيد ما، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي الذي قيد بالنسبة إلى شيء معين، والفرد المطلق والفرد النسبي لا يجوز أن يتداخلا مع الشاذ، لأنه لا يشترط فيهما المخالفة مع التفرد كالشاذ، وراوي الغريب شخص واحد في جميع الأحوال، وأهم أنواع الغريب ثلاثة تضبط بنسبه التفرد فيه إلى شيء معين: الأول: تفرد شخص عن شخص، كتفرد عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري عن واصل بحديث عبد الله بن مسعود قال: قلت يا رسول الله، أي الذنب أعظم؟ قال: "أن تجعل لله ندا وهو خلقك"، قلت: ماذا؟ قال: "أن تزاني حليلة جارك". الثاني: تفرد أهل بدر عن شخص، كحديث ابن بريدة في القضاة الثلاثة فقد تفرد به الخراسانيون، فرواته عن آخرهم مراوذة. الثالث: تفرد شخص من أهل بدر عن أهل بدر آخر، كتفرد أهل المدينة بأحاديث عن أهل مكة أو العكس.

(9-10-11) **العزیز والمشهور والمستفيض:** يجمع بين هذه الأنواع الثلاثة توسطها بين مصطلح التفرد النسبي ومصطلح التواتر المعنوي، ففيها شيء من الغريب،

والغريب إذا اشترك في روايته إثنان أو ثلاثة عن الشيخ سمي "عزيزاً"، فإن رواه عن جماعة سمي "مشهوراً" وإن روته عن جماعة وكان في ابتدائه وانتهائه سواء سمي "مستفيضاً"، وفيها شيء من التواتر المعنوي لانتشارها بين الناس بعد أن لوحظ في روايتها التعدد، فعززت بأكثر من راو واحد واستفيضت وكتبت لها الشهرة بتناقلها على السنة الجماعة. غير أن مباحثها تتعلق بالإسناد بينما المتواتر لا صلة له به، ثم إن تعدد الرواة فيها لا يخرجها عن صفة الأحادية، وهي تحاكي الغريب في انقسامها مثله إلى صحيحة وحسنة وضعيفة، فمثال المشهور الصحيح "إن الله لا يقبض العلم ينتزعه انتزاعاً من الناس، ولكن يقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا"، ومثال المشهور وهو حسن حديث: "طلب العلم فريضة على كل مسلم"، ومثال المشهور وهو ضعيف: "جلبت القلوب على حب من أحسن إليها". ومثال المشهور الباطل: "من عرف نفسه فقد عرف ربه" و"يوم صومكم يوم نحركم"، و"كنت كنزاً لا أعرف"، و"الباذنجان لما أكل له". والتحقيق العلمي في هذه الأنواع الثلاثة يثبت أن مقياس المحدثين في تصحيح الروايات وتضعيفها ليس بالكم والكثرة، وإنما هو قيمي، يعنى بأوصاف الرجال المذكورين في الأسانيد قلة كانوا أو كثيرين، واشتتار الحديث أمر نسبي، فحديث: "أبغض الحلال عند الله الطلاق"، مشهور عند الفقهاء، وحديث: "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"، مشهور عند الأصوليين، وحديث: "مداراة الناس صدقة" مشهور عند العامة، أما حديث: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"... فمشهور عند أهل الحديث والعلماء والعامة في آن واحد. أما المشهور عند أهل الحديث فهو ما رواه جماعة، ثلاثة أو أكثر، وأمثله كثيرة لا يقف عليها إلا أهل الحديث والمجتهدون في جمعه ومعرفته، ولم يشر العلماء شبهة حول المشهور والمستفيض، وإنما أثاروا الشبهات حول العزيز وهو

على التحقيق ما لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين، ومثاله ما رواه الشيخان من حديث أنس والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده". ومن الصور النادرة أن يكون الحديث مشهوراً عزيزاً، مثل: "نحن الآخرون السابقون يوم القيامة"، هو عزيز، رواه عن النبي ﷺ أبو حذيفة بن اليمان وأبو هريرة، ورواه عن أبي هريرة سبعة: أبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبو حازم، وطاووس، والأعرج، وهمام، وأبو صالح، وعبد الرحمن.

(12) **العالي**: للإسناد العالي صورتان: إحداهما مطلقة والأخرى نسبية، فالإسناد العالي المطلق هو ما قرب رجال سنده من رسول الله ﷺ بقلة عددهم، وهذا أجل الأسانيد إذا كان صحيحاً نظيفاً، فلا التفات إليه مع الضعف، خاصة إذا كان فيه بعض الكذابين كابين هدبة وسينار وخراصة ونعيم بن سالم وأبي الدنيا الأشج. أما الإسناد العالي النسبي، فهو ما قرب رجال سنده من إمام من أئمة الحديث كالأعمش وابن جريح ومالك وشعبة مع صحة الإسناد إليه، أو مع قرب من كتاب من الكتب المعتمدة المشهورة كالكتب الستة والموطأ ونحوها. وللإسناد النسبي صور كثيرة، وإنما كان العلو مرغوباً فيه لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ، لأنه ما من راوٍ من رجال الإسناد إلا والخطأ جائز عليه فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز، وكلما قلت قلت.

(13) **النازل**: الإسناد النازل هو ما قابل العالي، والأصل الأخذ عن العلماء، فنزولهم أولى من العلو عن الجملة على مذهب المحققين من النقلة، فالنازل حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق، وهذا استنتاجه الحافظ السلفي.

(15) 14 المتابع والشاهد: المتابع هو ما وافق رواية راو آخر ممن يصلح أن يخرج حديثه، رواد عن شيخه أو من فوقه بلفظ مقارب، والشاهد ما وافق راو راويه عن صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى جميعاً أو في المعنى فقط، والمتابع إما تام أو قاصر، والشاهد على نوعين: لفظي ومعنوي، فالمتابع التام ما تابعه الراوي نفسه، ومثاله ما رواه الشافعي في الأم عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: "الشهر تسعة وعشرون يوماً، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين". فأصحاب مالك رووه بهذا الإسناد بلفظ: "فإن غم عليكم فاقدروا له"، لكن الشافعي تابعه عبد الله بن مسلمة القعنبي، وأخرجه البخاري عنه عن مالك. والمتابع القاصر، ما كانت المتابعة فيه لشيخ الراوي فمن فوقه، ومثاله في الحديث السابق ما ورد في صحيح ابن خزيمة بلفظ: "فاقدروا ثلاثين".... والشاهد اللفظي هو الذي يعزز متن الحدث لفظاً. ومثاله الحديث السابق، رواه النسائي عن ابن عباس بلفظ حديث ابن دينار عن ابن عمر، والشاهد المعنوي وهو الذي يعزز معنى الحديث لفظاً. ومثاله في الحديث السابق ما رواه البخاري عن أبي هريرة بلفظ: "فإن غم عليكم عدة شعبان ثلاثين". وهكذا صلح حديث رؤية الهلال للمتابعة التامة والناقصة والشاهد باللفظ والشاهد بالمعنى. وتتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء للحديث ليعلم هل له متابع أم لا يسمى الاعتبار.

(16) المدرج: وهو الحديث الذي اشتمل على زيادة ليس منه، وتكون هذه الزيادة في المتن كما تكون في الإسناد. ورواة الصحاح والحسان والمسانيد غالباً ما ينبهون على كل زيادة في أحاديثهم، ويكون الإدراج في أول الحديث وفي وسطه وآخره، فمن الإدراج في أول الحديث ما رواه الخطيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله: "أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار"، فعبرة "أسبغوا الوضوء" من إدراج أبي

هريرة وليست من كلام رسول الله. ومن الإدراج في الوسط ما رواه النسائي من حديث فضالة مرفوعا: "أنا زعيم -والزعيم الجميل- لمن آمن بي وأسلم وجاهد في سبيل الله بيت في ربض الجنة"... فعبرة "الزعيم الجميل" أدرجها ابن وهب أحد رواة الحديث ومن الإدراج في آخر الحديث ما في الصحيح عن أبي هريرة مرفوعا: "للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد والحج، لأحببت أن أموت وأنا مملوك"، فالرسول ﷺ لم يقل إلا: للعبد المملوك أجران"، وباقي الحديث من إدراج أبي هريرة، إذ يستحيل أن يكون من قول رسول الله ﷺ الذي جاء يدعو إلى تحرير الرقيق، فضلا عن أن أمه توفيت وهو صغير، ودواعي الإدراج كثيرة، منها تفسير بعض الألفاظ الغريبة، ومنها تبين حكم شرعي يهد له الراوي بقول النبي ﷺ، ومنها استنباط حكم من حديث النبي، ولا يرى الأئمة بأسا بالإدراج للأسباب المتقدمة، أما تعمد الإدراج لغيرها فحرام بإجماع أهل الحديث والفقه.

(17) **المسلسل**: وهو الحديث المسند المتصل الخالي من التدليس، الذي تتكرر في وصف رواياته عبارات أو أفعال متماثلة ينقلها كلها راو عمن فوقه في السند حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ، ومع ذلك فقلما يصح حديث بطريق مسلسل، وأصح حديث مسلسل هو المسلسل بقراءة سورة الصف، وهو ما رواه عبد الله بن سلام قال: قعد نفر من أصحاب رسول الله ﷺ، فتذاكرنا فقلنا: لو نعلم أي الأعمال أقرب إلى الله لعملناه، فأنزل الله عز وجل: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ قال عبد الله بن سلام: فقرأها علينا رسول الله ﷺ هكذا، قال أبو سلمة: وقرأها علينا عبد الله بن سلام هكذا، قال يحيى: وقرأها علينا أبو سلمة، قال الأوزاعي: فقرأها علينا يحيى، قال محمد بن كثير فقرأها علينا الأوزاعي، قال الدارمي: فقرأها علينا محمد بن كثير.

(18) **المصحف:** ساوى المتقدمون بين التصحيف والتحريف، وفرق المتأخرون تفرقة شكلية، فالتصحيف عندهم هو تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط، وما كان التغيير في شكله سمي محرفاً، وقد وقع التصحيف في القرآن وفي الحديث، قال أبو بكر المعيطي: عثرت بمؤدب وهو يملئ على غلام بين يديه: فريق في الحبة وفريق في الشعير. فقلت له: يا هذا، ما قال الله من هذا شيئاً، إنما هو «فريق، في الجنة وفريق، في السعير»، فقال: أنت تقرأ على حرف أبي عاصم بن العلاء الكسائي، وأنا أقرأ على حرف أبي حمزة بن عاصم المدني، فقلت: معرفتك بالقراءة أعجب إلي وانصرفت.

الحديث الموضوع وأسباب الوضع

الموضوع هو الذي يختلقه الكذابون وينسبونه إلى رسول الله ﷺ وقد وضع العلماء منهجاً دقيقاً لمعرفة الموضوع، وأشهر قواعد هذا المنهج خمسة:

(1) اعتراف الواضع نفسه باختلاقه الأحاديث كما فعل أبو عصمة نوحابن أبي مريم الملقب بنوح الجامع.

(2) أن يكون في المروي ركاقة في المعنى أو في اللفظ لاستحالة صدور ذلك عن أفصح من نطق بالضاد. والنقاد يولون عنايتهم لركاقة المعنى قبل ركاقة اللفظ، قال الحافظ ابن حجر: المدار في الركاقة على ركاقة المعنى، فحيثما وجدت دلت على الوضع وإن لم ينضم إليها ركاقة اللفظ، لأن هذا الدين كله محاسن، والركاقة ترجع إلى الرداءة، أما ركاقة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك أي لاحتمال الرواية بالمعنى.

(3) أن يكون المروي مخالفا للعقل أو للحس والمشاهدة، كما حدث عبد الرحمن ابن زيد بأن أبان حدثه أن رسول الله ﷺ قال: إن سفينة نوح طافت بالبيت وصلت خلف المقام ركعتين. وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم هذا مشهور بكذبه وافترائه.

(4) أن يتضمن المروي وعيدا شديدا على أمر صغير، أو وعدا عظيما على أمر حقير، كالخلود في الجنان مع آلاف الحور العين لفعل مندوب أو ترك مكروه، أو الخلود في النار مع مقت الله وغضبه لترك مندوب أو فعل مكروه.

(5) أن يكون واضح الخبر مشهورا بالكذب رقيق الدين، وقد بدأ الوضع في سنة إحدى وأربعين للهجرة على عهد الخليفة الرابع علي بن أبي طالب كرم الله وجهه حين تنازع المسلمون وصاروا شيعة وأحزابا وانقسموا إلى شيعة وخوارج، فأكثروا من التحديث للأهواء، فكان الانتصار للمذاهب أهم الأسباب الداعية إلى وضع الأخبار واختلاق الأحاديث، وقد وضع الزنادقة وحدهم أربعة عشر ألف حديث كما قال حماد ابن زيد، وعبد الكريم بن أبي الهوجاء وضع وحده - باعترافه - أربعة آلاف حديث، وأشهر الكتب في بيان الأحاديث المختلقة كتاب "الموضوعات" لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، قال ابن الجوزي: ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع، ومن الأحاديث الموضوعة حديث: "معلموا صبيانكم شراركم"، وضعه سعد بن طريف لما ضرب المؤدب ابنه.

الحديث بين الشكل والمضمون

اعتقد المحدثون أن دراستهم لمتن الحديث وعنايتهم بحفظ كتب الرواية ليستا ذا بال إذا لم تقتربنا بعلم الحديث دراية، والذي هو الدراسة التاريخية التحليلية

لأقوال وأفعال النبي ﷺ، وهم في علم الحديث دراية يبحثون عن أحوال الرواي والمروي، ومباحثهم تدور حول الإسناد والمتن من حيث القبول والرد، ففي حالة القبول يدرسون الصحيح والحسن، وفي حالة الرد يدرسون الضعيف والموضوع. وفي بحثي الصحيح والحسن قضية مشتركة، خلاصتها أن الصحة تتناول السند والمتن معا، أو أحدهما دون الآخر، وكذلك الحسن فلا يحكم بصحة الحديث ولا حسنه إطلاقا، بل يبين نوع صحته أو حسنه هل وقع في المتن أو في الإسناد، فما كل ما صح سندا صح متنا، ولا كل ما صح متنا صح سندا.

مكانة الحديث في التشريع

انتهى المحققون إلى أن الحديث الصحيح حجة على جميع الأمة، لأن الآيات التي فرضت على المؤمنين طاعة النبي ﷺ صريحة لا تحتمل التأويل، وإنما تكون طاعته بالتزام سنته والعمل بحديثه والأخذ بمضمون الصحيح في مسائل الدين، واعتباره الأصل الثاني من أصول التشريع. وقد رأى عبد الرحمن بن يزيد رجلاً محرماً في موسم الحج قد ارتدى ثوبا مخيطاً فأرشده إلى نزع ثيابه والأخذ بسنة النبي ﷺ في لباس الإحرام، فقال الرجل لعبد الرحمن: اثنتي بآية من كتاب الله تنزع ثيابي، فقرأ عبد الرحمن: ﴿وَمَا أَنَا بِمُخَصَّطَةٍ﴾، وما نهاكم عنه فانتهوا، فنزع الثوب المخيط لم يرد صريحا في كتاب الله، وإنما انفردت السنة بهذا الحكم الشرعي وكانت أصلا من أصول التشريع مستقلا، لأن الله أمر المؤمنين بالانتها عما نهى عنه عليه السلام، ويصلي الإمام طاووس بن كيسان الخولاني - وهو من أكابر التابعين ومن أشهر رواة الحديث - يصلي بعد العصر ركعتين فيقول له ابن عباس: أتركهما، فيجيبه طاووس بأن الرسول عليه السلام، إنما نهى عنهما مخافة أن تتخذ سنة، ولا ضير في هاتين الركعتين إن صليتا بغير نية الاستمرار،

ولكن ابن عباس يؤكد له أن ليس له الخيار فيما جاء به رسول الله ﷺ لأن الله يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مِؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ تَكُونُوا لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾. والسنة تبين المراد من القرآن، فتفصل ما أجمله وتقيّد ما أطلقه وتخصّص ما فيه ألفاظ العموم، وتعين ما لم يعينه من المقادير والحدود والجزئيات، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾، وهي تنفرد في التشريع حين يسكت القرآن عن التصريح، وتقوم بالتبيان حين يترك لها التفصيل والتوضيح، وتشمل السنة المفصلة لمجملات القرآن الكريم كل آفاق التشريع الإسلامي في العبادات والمعاملات والحلال والحرام، فينتهي النبي ﷺ إلى التبيان الدقيق عن طريق القياس أو المقارنة بين شيئين أو الموازنة بين متقابلين، فإذا قال الله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾، أدرك عليه السلام أن الزيادة من غير مقابل هي سر تحريم الربا، وحكم قياساً بأن الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح، مثلاً بمثل سواء بسواء، يدا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، قال الأوزاعي: الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب، يريد أن أعلم الخلق بمعاني القرآن هو الرسول الكريم الأمين، ومن هنا قيل لمطرف ابن عبد الله بن الشخير - وهو من كبار التابعين، زاهد وثقة فيما يرويه - لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال للسائلين: والله ما نريد بالقرآن بدلاً ولكن نريد من هو أعلم منا بالقرآن، فالسنة إذاً، إما مستقلة في التشريع بما ليس في القرآن وإما مفسرة لمجملاته، والزيادة المحفوظة في التفصيلات النبوية هي التي تجعل للحديث المرتبة الثانية بعد القرآن، فهما أصلان للتشريع. قال ﷺ: "تركتم فيكم أمرين، لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي"، والعمل بما جاءت به السنة هو عمل بالقرآن، والقرآن هو الذي دل على وجوب العمل بالسنة قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ، وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، وقال ﴿فليحذر الذين

يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة»، والقرآن أعم والحديث أخص، ولا بد أن يشتمل الأعم بكلياته على الأخص بجزئياته، وصدق العلماء إذ قالوا: ترك الكتاب موضعا للسنة، وتركت السنة موضعا للقرآن، وقال سبحانه: ﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾ .

الحديث الصحيح حجة في التشريع

لا فرق بين السنة والكتاب في الحلال والحرام، روى أبو داود وابن ماجه والدارمي من طريق المقداد بن معد يكرب أن رسول الله ﷺ قال: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله". وقد عد الشاطبي هذا الحديث دليلا على أن في السنة ما ليس في الكتاب، ويؤكد الشافعي أن جميع ما تقوله الأئمة شرح للسنة وجميع السنة شرح للقرآن، قال تعالى ﴿لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين﴾، واختار معظم العلماء المحققين أن الحكمة في الآية هي شيء آخر غير القرآن، وهي مجموعة ما أطلع الله عليه رسوله من مقاصد الشرع وتعاليمه وأساره التي لا يمكن أن تكون غير سنة الرسول القولية والفعلية.

تفاوت علم الصحابة بالسنة

كان الرسول ﷺ في عصره النبوي معلما للرعييل الأول من الصحابة الكرام، يرشدهم بالقول والفعل إلى فهم القرآن في كل نازلة تقع لهم، وكان الصحابة يعتنون بالسنة النبوية إلى درجة لا توصف، حتى كان بعضهم يتناوبون على مجلسه

يوماً بعد يوم، ينزل هذا يوماً وذاك يوماً آخر، ثم يخبر كل منهما صاحبه بما سمعه من أقواله ﷺ وتوجيهاته بعد أن شوقهم إلى العلم بمثل قوله ﷺ: "رحم الله امرأ سمع مقالتي فادأها كما سمعها، فرب مبلغ أوعى من سامع"، لكن الصحابة لم يبلغوا جميعاً مرتبة الاجتهاد، ومع ذلك لم يعرف أن غير المجتهد منهم كلف بالرجوع إلى المجتهد فيما سمعه من الحديث، لا في زمانه ﷺ ولا بعده في زمان الصحابة. هذا، وقد تفاوت علم الصحابة بسنة الرسول ﷺ، واختلفوا في تعليل بعض الأحكام وفي ضبط بعض الألفاظ وفي مقدار موافقتهم للسنة فيما استنبطوه واجتهدوا فيه، تمر بالنبي ﷺ جنازة فيقوم لها ويقوم الصحابة اقتداءً به من غير أن يعرفوا سر قيامه لها، ولا يكتف أحد الصحابة عجيبة فيقول: يا رسول الله، إنها جنازة يهودي، ويجيبه النبي ﷺ: "أليست نفساً؟"، ثم يردف معلماً مرشداً: "إن رأيت الجنازة فقوموا لها"، ويروى عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه" فاستدركت عليه عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها بأنه لم يأخذ الحديث على وجهه ولم يضبط لفظه، وإنه إنما مر رسول الله على يهودية يبك عليها أهلها فقال: "إنهم يبكون عليها وإنها تعذب في قبرها"، فلم يكن العذاب لبكاء أهلها عليها، وقد اختلفت مذاهب أصحاب النبي ﷺ، وأخذ عنهم التابعون، فحفظ كل ما تيسر له ووفق بين المختلف منها، ورجع بعض الأقوال على بعضها، وصار لكل عالم من أئمة التابعين مذهب مستقل وانتصب في كل بلد إمام، واستفتاهم الناس، ورفعت إليهم الأقضية والأحكام.

نشأة المذاهب واحتجاج أصحابها بالحديث

لقد صرح أصحاب المذاهب كلها بتعين العمل بالسنة ووجوب الاحتجاج بها، وعند اختلاف أحاديث الرسول يرجعون إلى أقوال الصحابة لأنهم أقرب إلى نبع

الإسلام الأصيل، وأقرب عهدا برسول الله ﷺ. وقد أجمع أصحاب المذاهب المشهورة على أن الحديث إذا صح يقدم على القياس والنظر، فما فيهم إمام إلا وقال: إذا صح الحديث فهو مذهبي، وعذر الإمام أبي حنيفة في إدخاله الرأي والقياس على الآثار ورده كثيرا من أخبار الآحاد أن الكذب على رسول الله ﷺ فشا في عهده فشوا مخيفا، فكان على إمام الرأي أن يتشدد في قبول الأحاديث، أما الإمام الشافعي فيإجلاله للحديث أشهر من أن يعرف به، فهو القائل: وهل لأحد مع قول رسول الله ﷺ حجة، بأبي هو وأمي. وأما الإمام مالك فيكفي أنه إمام دار الحديث والسنة المشرفة، وأن موطأه نط من الفقه على طريقة أهل الحديث، وقد جاء احتجاجه بالحديث عمليا وتطبيقيا، وكان يرى أن خبر الآحاد قطعي يوجب العلم والعمل معا، أما الإمام أحمد، فمسنده ينبيء عن مكانة السنة لديه في التشريع، وهو من أكبر حفاظ الحديث، وكان إذا وجد النص أفتى بموجبه ولم يلتفت إلى ما خالفه ولا من خالفه كائناً من كان.

الاحتجاج بخبر الآحاد

الخبر الآحادي هو ما يقابل المتواتر، وليس هو ما رواه واحد، والحق أن الصحابة احتجوا بخبر الآحاد وعملوا بمضمونه، وإنما توقفوا في بعضه دفعا للريبة أو رغبة في اليقين، أو تواصيا بالحيلة البالغة في رواية الحديث، وامتى صح الخبر صار أصلا من الأصول، لكن صحة العمل بخبر الواحد شيء والقطع به شيء آخر، والجمهور على أن خبر الواحد الثقة حجة يلزم به العمل، لكنه عند أكثرهم يظل ظني الدلالة لا يفيد القطع، وروي عن الإمام مالك أنه قطعي موجب للعلم اليقيني. قال ابن حزم: إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معا.

أثر الحديث في علوم الأدب

قال بعض العلماء: العلوم ثلاثة: علم نضج وما احترق وهو علم النحو والأصول، وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير، وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث. والفقه إنما نشأ في ظل الحديث ثم أضحى جزءاً لا يتجزأ منه، وقد تأثرت علوم الأدب بأسانيد المحدثين فلا يستشهد عليها إلا بكلام العرب

الأصيل، وهل من سبيل غير الرواية الصحيحة والإسناد الثابت المتصل للوقوف على كلام العرب القدامى الفصحاء؟

تخرج الأئمة من رواية الحديث

إذا كان إمام كالأصمعي يتجنب رواية الحديث حتى لم يرفع عنه إلا أحاديث يسيرة، فذاك يعني أن الخوف من الكذب على رسول الله ﷺ أدركه كما أدرك الرعيل الأول من الرواة العلماء، فاختاروا لأنفسهم السلامة في دينهم ورعا واحتياطاً، وقد كانوا في رواية الشعر أسلم منهم في رواية الحديث، مع أن الورع لم يزيلهم قط في رواية غير الحديث، فشعبة بن الحجاج -مثلاً- من أكبر أئمة الحديث، ومع ذلك يميل أحياناً إلى تزجية الوقت برواية شيء من الشعر، وقد قال له بعض أصحاب الحديث: يا أبا بسطام، نقطع إليك ظهر الإبل لنسمع منك حديث رسول الله ﷺ، فتدعنا وتقبل على الأشعار؟ فأجاب: أنا أعلم الأصح لي، إني والذي لا إله إلا هو في هذا أسلم مني في ذلك.

طبقات الرواة

كان جمع الحديث وتلقيه والرحلة في طلبه أساساً للثقافة العربية الإسلامية

بجميع علومها النقلية كالتاريخ والسيرة والمغازي والفتوح والتراجم والطبقات والتفسير وعلوم القراءات، لكن هذه العلوم استقلت أخيراً بنفسها عن الحديث، وكتب الطبقات لون من هذه الثقافة الإسلامية، ومن أجلها: "الطبقات الكبرى" لمحمد بن سعد بن منيع الزهري الهاشمي البصري (168 هـ - 230 هـ)، كانت مصادر طبقاته على نوعين: مصدر المشافهة والسماع كأكثر المحدثين والمؤرخين في عصره، ومصدره الكتابة، ومن الأمانة القول بأنه عول بالدرجة الأولى على النقل المباشر من أفواه الشيوخ، وإن أحداً غير الواقدي لم يسبق ابن سعد في تأليف ما سمي صراحة باسم الطبقات. ومن شيوخه وكيع بن الجراح وسليمان بن حرب وهشيم ابن بشير وأبو نعيم الفضل بن دكين وسفيان بن عيينة والوليد بن مسلم وأبو الوليد الطيالسي ومحمد بن سعدان المقرئ الضرير. أثنى عليه نقاد الحديث المتأخرون وقالوا فيه: صدوق ثقة، يتحرى في كثير من روايته، وكانت وفاته ببغداد، لزم شيخه المؤرخ الكبير الواقدي صاحب "الطبقات والمغازي" وظل يكتب له حتى عرف باسم كاتب الواقدي، وشيخه الواقدي هو محمد بن عمر بن واقد الواقدي، ولد بالمدينة سنة 130 هـ، في خلافة مروان بن محمد، صاحب الخليفة هارون الرشيد في رحلة إلى الحج سنة 170 هـ، وزارا معاً المدينة، ودله على المشاهد ومواقع الغزوات، فأعجب به الرشيد، ثم طلب منه الوزير يحيى بن خالد البرمكي أن يصير إليه في بغداد إذا استقرت به الدار، ففعل ولقي عنده كل إعزاز وتكريم، ثم خرج إلى الشام والرقعة، ثم عاد إلى بغداد فولاه المأمون قضاء "عسكر الهدى"، ولم يزل قاضياً حتى مات في بغداد سنة 207 أو 209 هـ. وقد أخذ العلم من أفواه الرعيل الأول من الرواة والحفاظ أمثال مالك بن أنس وإمام أهل المدينة وسفيان بن سعيد الشوري ومعمربن راشد، وكان معاصراً لمحمد بن إسحاق صاحب السيرة المشهورة، وقد أخذ مغازيه عن نحو خمسة وعشرين شيخاً أكثرهم من دار السنة وبلد الرواية

الصحيحة، وقد جرحه بعض نقاد الحديث واتهموه بالتساهل أحيانا، ويتركيب الأحاديث تارة أخرى حتى قال الإمام أحمد الواقدي يركب الأسانيد وقال يحيى بن معين: أغرب الواقدي على رسول الله ﷺ عشرين ألف حديث، وحسن الظن به بعضهم كمالك بن أنس الذي كان يفضل روايته على أبي إسحاق، وكالإمام الشافعي، ولكن جمهرة المحدثين على التردد في أمره. وقد اتفق المحدثون على أن الطبقة هي القوم المتشابهون في السن وفي لقاء الشيوخ، ولكنهم اختلفوا في تقسيم الرواة إلى طبقات، فمنهم من عد الصحابة طبقة والتابعين طبقة، ومن بعدهم طبقة ثالثة مستدلين بقول النبي ﷺ: "خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم"، ومنهم من قسم الصحابة إلى طبقات ثم التابعين ومن بعدهم كذلك، وقد حاول ابن حجر العسقلاني حصر طبقات الرواة منذ عصر الصحابة إلى آخر عصر الرواية، فوصف اثنتي عشرة طبقة ليس فيها إلا من كانت له رواية في الكتب الستة:

الأولى: الصحابة على اختلاف مراتبهم.

الثانية: طبقات كبار التابعين كسعيد بن المسيب.

الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين.

الرابعة: طبقة تلي الوسطى كالزهرى وقتادة.

الخامسة: الطبقة الصغرى من التابعين الذين لم يثبت سماع أكثرهم من الصحابة.

السادسة: طبقة حضروا مع الخامسة ولم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة

كابن جريح.

السابعة: طبقة كبار أتباع التابعين كمالك بن أنس وسفيان الثوري.

الثامنة: الطبقة الوسطى من أتباع التابعين كابن عيينة وابن علية.

التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين كأبي داود الطيالسي والشافعي.

العاشر: كبار الآخذين عن أتباع التابعين ممن لم يلق التابعين كأحمد بن حنبل.

الحادية عشرة: الطبقة الوسطى منهم كالبخاري.

الثانية عشرة: صغار الآخذين عن أتباع التابعين كالترمذي.

هذا، وبمعرفة طبقات الرواة يقف الباحث على صور التدليس والانقطاع والإرسال.

تراجم بعض الرواة في كل طبقة

طبقة الصحابة: الصحابي هو من لقي النبي ﷺ مومنا ومات على ذلك، والتميز كاف في الصحبة، فالصبي الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب - كما يقول النووي والعراقي - يعد صحابيا كالحسن والحسين ابني علي وفاطمة، ويدل على ثبوت الصحبة أمور، منها: تواتر العلم بذلك أو استفاضة العلم من غير تواتر، ومنها تأكيد صحابي مشهور بأن لفلان صحبة، كما قال أبو موسى الأشعري بصحبة حممة بن أبي حممة الدوسي، ومنها ادعاء الصحبة من شخص معلوم العدالة داخل زمن لا ينبغي أن يجاوز سنة 110 هـ، واستنبطوا ذلك من قوله ﷺ: "ما من نفس منفوسة اليوم يأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ"، رواه مسلم والترمذي، وقد حكى ابن الصلاح وابن عبد البر والنووي الإجماع على عدالة جميع الصحابة، وفي القرآن والسنة إشارة إلى فضلهم وعدالتهم، قال تعالى: ﴿وَكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس﴾، وقال سبحانه: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾، وقال ﷺ: طوبى لمن رآني وآمن بي"، وقال ﷺ: "خير القرون قرني"، وقال: "الله الله في أصحابي، لا تتخذونهم غرضا بعدي فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه"، وأول الصحابة إيمانا على الإطلاق السيدة خديجة

زوج النبي عليه السلام، وأولهم من الشيوخ ورقة بن نوفل، ومن الرجال الأحرار أبو بكر الصديق، ومن الموالى زيد بن حارثة، ومن الصبيان علي بن أبي طالب، ومن الفرس سلمان، وقد انقرض عصر الصحابة بموت آخرهم أبي الطفيل عامر بن وائلة الليثي الكنانى عام مائة على الأرجح، ويعد مكثرا من الرواية بين الصحابة كل من زاد منهم على ألف حديث، وهؤلاء المكثرون سبعة:

- 1- أبو هريرة وروي له 5374 حديثا.
 - 2- عبد الله ابن عمر روي له 2630 حديثا.
 - 3- أنس بن مالك، وروي له 2286 حديثا.
 - 4- السيدة عائشة وروي لها 2210 حديثا.
 - 5- عبد الله بن عباس، وروي له 1660 حديثا.
 - 6- جابر بن عبد الله، وروي له 1540 حديثا.
 - 7- أبو سعيد الخدري، وروي له 1170 حديثا.
- وقد اكتفى ابن سعد في طبقاته بتقسيم الصحابة إلى خمس طبقات بينما جعلها بعضهم اثنتي عشرة طبقة:

- 1- السابقون بالإسلام ممن آمن بمكة.
- 2- أصحاب دار الندوة الذين أسلموا بعد إسلام عمر بن الخطاب.
- 3- من هاجر إلى الحبشة في السنة الخامسة من البعثة، وكانوا أحد عشر رجلا وأربع نسوة، منهم عثمان بن عفان وزوجته رقية بنت النبي ﷺ، والزبير بن العوام، وجعفر بن أبي طالب، وسهلة بنت سهل امرأة أبي حذيفة.
- 4- أهل العقبة الأولى وفيهم اثنا عشر من الأنصار منهم جابر بن عبد الله وعقبة بن عامر، وأسعد بن زرارة بن الصامت.

- 5- أهل العقبة الثانية، وكانوا سبعين من الأنصار، منهم البراء بن معرور، وسعد بن عباد، وكعب بن مالك.
- 6- المهاجرون إلى المدينة والنبي ﷺ في قباء.
- 7- أهل غزوة بدر.
- 8- من هاجر بين الغزوتين بدر والحديبية.
- 9- من بايعوا تحت الشجرة بالحديبية بيعة الرضوان، وفيهم يقول عليه الصلاة والسلام: "لا يدخل النار أحد ممن بايع تحت الشجرة".
- 10- المهاجرون بعد الحديبية وقبل فتح مكة كخالد بن الوليد.
- 11- الذين أسلموا في فتح مكة.
- 12- الصبيان الذين رأوا النبي ﷺ يوم الفتح وحجة الوداع كالحسن والحسين وعبد الله بن الزبير.

طبقات التابعين وأتباعهم

التابعي هو من لقي صحابيا مومنا ومات على الإيمان، وقد شهد الكتاب والسنة لهذه الطبقة بالفضل، قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾، وقال عليه السلام: طوبى لمن رأى من رأيي، وقال ﷺ: "خير القرون قرني ثم الذين يلونهم"، وآخر طبقات التابعين من لقي آخر الصحابة موتا على رأي الحاكم، ويعتبر خلف بن خليفة المتوفى سنة 181 هـ، آخر التابعين موتا، لأنه لقي في مكة آخر الصحابة موتا، أبا الطفيل عامر بن وائلة، فيكون عصر التابعين انقضى سنة 181 هـ، ويعد مالك ابن أنس والشافعي من أتباع التابعين، أما أبو حنيفة فالأرجح أنه من التابعين لأنه

لقي من الصحابة أنس بن مالك وجابر بن عبد الله وعبد الله بن جزي الزبيدي وعبد الله بن أنيس وعائشة بنت عجرد، وروى عنهم، وينتهي عصر أتباع التابعين سنة 220 هـ .

من تراجم الصحابة

السبعة الكثرون:

١- أبو هريرة :

واسمه عبد الرحمن بن صخر، ورسول الله ﷺ هو الذي كناه أبا هريرة يوم شاهده يحمل هرة صغيرة تحبباً، وقد غلبت عليه هذه الكنية، وهو دوسي، يرجع نسبه إلى بطن من الأزد، هم بنو دوس بن عدنان، أسلم في السنة السابعة للهجرة يوم خيبر، وتوفي بالعقيق عام 57 هـ، وكان عريف أهل الصفة -موضع مظلل في المسجد كان يأوي إليه الزهاد- وقد استجاب الله دعاء النبي ﷺ له بالحفظ، أخرج الشيخان والترمذي عنه أنه قال: قلت يا رسول الله، أسمع منك أشياء فلا أحفظهما، فقال: "أبسط رداءك"، فبسطته، فحدثني حديثاً كثيراً، فما نسيت شيئاً حدثني به، وهو على ورعه وتقواه كان مرحاً يحب الدعابة ويطرب للنكتة، يمر بالصبيان فيضحكهم، ويلتقي بالناس في الأسواق فيقص عليهم ما يسليهم، فإذا خلا إلى نفسه تهجد طيلة الليل خاشعاً متبتلاً، استعمله عمر على البحرين ثم عزله، وأراد علي استعماله فأبى عليه، ثم ولاه معاوية إمارة المدينة، قال فيه الإمام الشافعي: أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره. وقد روى عن النبي ﷺ وعن غيره من الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وأبي بن كعب وأسامة بن زيد وعائشة وغيرهم. وروى عنه أكثر من ثمانمائة رجل بين صحابي كابن عباس وابن عمر وجابر ابن عبد الله وأنس بن مالك، وتابعي كسعيد بن المسيب وابن سيرين وعكرمة

وعطاء ومجاهد والشعبي. وقد روى 5374 حديثا، وأصح أسانيده ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب عنه.

2- عبد الله بن عمر :

وهو يلي أبا هريرة في الحفظ، فقد روى 2630 حديثا، وهو ابن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، وشقيق السيدة حفصة أم المؤمنين، ولد بعد البعثة بقليل، وهو أحد العبادلة الأربعة والثلاثة الباقيون هم: عبد الله ابن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن الزبير، أسلم مع أبيه وهو ابن عشر سنين، كان في معركة أحد حدثا، فاستصغره الرسول الكريم ﷺ ولم يأذن له بالاشتراك في القتال لكنه فيما بعد شهد كثيرا من الغزوات، وكان مالك والزهري يقولان فيه: إن ابن عمر لا يخفى عليه شيء من أمر الرسول وأصحابه، روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة وحفصة وابن مسعود، وروى عنه كثيرون، منهم سعيد بن المسيب، والحسن البصري، وابن شهاب الزهري، وابن سيرين، ونافع، ومجاهد وطاووس وعكرمة، ومات سنة 73 هـ، ويقال إن الحجاج دس له رجلا فرجمه برمح مسموم في ظهره فمات متأثرا بذلك، وأصح أسانيده ما يسمى "بسلسلة الذهب"، وهي مالك عن نافع عن ابن عمر.

3- أنس بن مالك:

ثالث الرواة الكثيرين، روى 2286 حديثا، وهو خادم الرسول الأمين، جاءت به أمه أم سليم إلى النبي ﷺ وهو ابن عشر سنين ليقوم على خدمته، وأبوه هو مالك بن النضر، ويتصل نسبه بابن عدي بن النجار، كان النبي ﷺ يداعبه، ولم يكن يعامله معاملة السيد لعبده، وكان أنس لذلك يقول: لم يسألني رسول الله ﷺ عن شيء فعلته لم فعلته، ولا شيء تركته لم تركته، بل كان يقول: "ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن"، لم يشهد بدرا لصغره، ولكنه شهد كثيرا من الغزوات، وهو مشهود له بالتقوى،

قال فيه أبو هريرة: ما رأيت أحداً أشبه صلاة برسول الله ﷺ من ابن أم سليم، انتقل في أخريات أيامه إلى البصرة وكان آخر الصحابة موتاً بها، وتوفي سنة 93 هـ، وأصح أسانيده ما رواه مالك عن الزهري عنه.

4- السيدة عائشة أم المؤمنين:

أسلمت بعد ثمانية عشر شخصاً، وتزوجها عليه السلام في العام الثاني من الهجرة، ولم يتزوج بكراً سواها، وكان يؤثرها بالحب ويتابعها على هواها، وهي تعلم اللغة والشعر والطب والأنساب وأيام العرب، قال عروة: ما رأيت أحداً أعلم بطلب ولا بشعر ولا بفقهاء من عائشة وهي من المكشرات في الرواية روت 2210 أحاديث، ومن مزاياها أنها كانت تستنبط بعض المسائل فتجتهد فيها اجتهداً خاصاً، وتستدرك بها على الصحابة، روت عن أبيها وعن عمر وسعد بن أبي وقاص وغيرهم، وروى عنها أبو هريرة وأبو موسى الأشعري وغيرهم، ومن كبار التابعين أخذ عنها سعيد بن المسيب وعلقمة بن قيس ومسروق بن الأجدع وعائشة بنت طلحة وعمرة بنت عبد الرحمن وحفصة بنت سيرين وهن من فضليات تلميذاتها الفقيهات، وأصح أسانيدها ما رواه يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عمر بن حفص عن القاسم بن محمد عنها، وما رواه الزهري أو هشام بن عروة عن عروة بن الزبير عنها.

5- عبد الله بن عباس:

هو ابن عم رسول الله ﷺ، وأمه هي أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية أخت أم المؤمنين ميمونة، ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات، ودعا له عليه الصلاة والسلام بقوله: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل"، وقد استجاب الله دعاء نبيه، فاشتهر ابن عباس بالعلم الغزير والفقهاء الدقيق، وظل يفتي الناس بعد عبد

الله بن مسعود نحووا من خمس وثلاثين سنة، قال فيه عبد الله بن عبد الله بن عقبة: ما رأيت أحدا أعلم من ابن عباس بما سبقه من حديث رسول الله ﷺ وقضاء أبي بكر وعمر وعثمان، ولا أفقه منه ولا أعلم بتفسير القرآن وبالعربية والشعر والحساب والفرائض، وكان يجلس يوما للفقهاء ويوما للتأويل ويوما للمغازي ويوما للشعر ويوما لأيام العرب، وما رأيت قط عالما جلس إليه إلا خضع له، ولا سائلا سألته إلا وجد عنده علما، لقبه رسول الله ﷺ ترجمان القرآن، وقال الناس في تفسيره: لو سمعه أهل الروم والديلم لأسلموا. وطرقه الجيدة في التفسير هي: طريق علي بن أبي طلحة الهاشمي، وقد اعتمدها البخاري فيما يعلقه عن ابن عباس، وطريق قيس بن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عنه، وهذه الطريقة على شرط الشيخين وبها خرج الحاكم النيسابوي عددا من الأحاديث في مستدركه، "وقد روى ابن عباس 1660 حديثا"، وطريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد مولى آل زيد بن ثابت عن عكرمة أو ابن جبير عنه. سئل ابن عباس بم نلت العلم؟ فقال: بلسان سؤول وقلب عقول، ولذلك كانت معرفته للغة القرآن تتجاوز القضايا الدينية والتشريعية إلى الإحاطة بلغة العرب والاستشهاد على أسلوب القرآن بما كان شائعا من التعبير العربي الجاهلي الصميم، روى عن علي وعمر وأبي بن كعب ومعاذ ابن جبل وأبي ذر الغفاري وغيرهم، وروى عنه عبد الله بن عمر وأنس بن مالك وسهل ابن حنيف ومولاه عكرمة، شهد حنينا والطائف وفتح مكة وحجة الوداع، وشهد فتح إفريقية مع ابن أبي السرح، والجمل وصفين مع علي، وجعله علي نائبه عن البصرة، أصيب في أخريات أيامه في بصره كما أصيب بذلك من قبله أبوه وجده، وتوفي بالطائف سنة 68 هـ.

6- جابر بن عبد الله:

روى 1540 حديثا، وشهد مع أبيه عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري السلمي ومع خالد العقبة الثانية في السبعين من الأنصار اللذين بايعوا الرسول ﷺ

على نصرته وتأييده ونشر دينه. قال جابر: غزوت مع رسول الله ﷺ تسع عشرة غزوة، ولم أشهد بدرا ولا أحدا، منعني أبي، فلما قتل لم أتخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة قط، وتوفي بالمدينة عام 74 هـ، والمشهور أن أصح أسانيده ما رواه أهل مكة من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عنه.

7- أبو سعيد الخدري:

روى 1170 حديثا. واسمه سعيد بن مالك بن سنان، ولكن كنيته "أبو سعيد" غلبت عليه، ويتصل نسبه بخدرة بن عوف المعروف بالأبجر، عرضه أبوه يوم أحد - وهو ابن ثلاث عشرة سنة - على رسول الله ﷺ فردّه عليه السلام لصغر سنه، ومات أبوه في هذه الواقعة، وأبو سعيد الخدري هو أحد الذين بايعوا الرسول ﷺ على ألا تأخذهم في الله لومة لائم، وهم: أبو ذر الغفاري وسهل بن سعيد وعبادة بن الصامت ومحمد بن مسلمة. وقد خرج مع النبي ﷺ في غزوة بني المصطلق كما شهد غزوة الخندق وما بعدها، فكان مجموع ما شهد من الغزوات اثنتي عشرة غزوة. أشهر من روى عنهم من الصحابة: أبوه مالك بن سنان، وأخوه لأمه قتادة بن النعمان، وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأبو موسى الأشعري، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن سلام. ومن الذين رووا عنه: ابنه عبد الرحمن وزوجته زينب بنت كعب بن عجرد، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وأبو الطفيل، ونافع، وعكرمة. كان الناس يسألونه أن يكتبوا عنه ما يسمعون من أحاديثه فيجيبهم: لن تكتبوا ولن تجعلوه قرآنا، ولكن احفظوا عنا كما حفظنا. وقد كان عابدا زاهدا وعالما عاملا، وتوفي رحمه الله سنة 74 هـ.

بعض مشاهير الصحابة

8- عبد الله بن مسعود:

هو ابن مسعود بن غافل الهذلي، وكنيته أبو عبد الرحمن، كان سادس السابقين الأولين إلى الإسلام، هاجر إلى الحبشة مرتين، وحضر جميع الغزوات مع رسول الله ﷺ وفي غزوة بدر أجهز على أبي جهل، فشهد له رسول الله ﷺ بالجنة، وقال عليه السلام: "خذوا القرآن عن أربعة: عبد الله "يعني ابن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب"، وهو المراد بعبد الله عند الإطلاق في اصطلاح المحدثين، كان دقيق الساقين، فكان بعض الصحابة يضحكون من ذلك فقال عليه السلام: "والذي نفسي بيده لهما أثقل في الميزان من جبل أحد"، وقد ولاه عمر على القضاء وبيت المال في الكوفة، فكان رمزاً للتقوى والورع والعفاف، أصح الأسانيد عنه ما رواه سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم بن علقمة. روى عن عمر وسعد بن معاذ، وروى عنه العبادلة وأنس بن مالك وجابر بن عبد الله وأبو موسى الأشعري وغيرهم، وقد روى 848 حديثاً. قدم المدينة ومرض بها ثم توفي عام 32 هـ، ودفن بالبقيع وصلى عليه عثمان بن عفان.

9- عبد الله بن عمرو بن العاص:

هو أحد العبادلة الفقهاء، أسلم قبل أبيه وهاجر قبل الفتح، كان عابدا زاهدا كثير الصلاة والصيام، روى 700 حديث، وكان بعد إذن النبي ﷺ له بالكتابة يكتب ما يسمع منه من الحديث، وفي ذلك يقول أبو هريرة: ما كان أحد أحفظ مني لحديث رسول الله ﷺ إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه كان يكتب ولا أكتب، وروى عن عمر وأبي الدرداء ومعاذ بن جبل وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم، وروى عنه عبد الله بن عمر والسائب بن يزيد وسعيد بن المسيب وطاووس وعكرمة

وغيرهم. أصبح الأسانيد عنه ما يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله، توفي عام 43 هـ، ليالي حصار الفسطاط.

10- أبو ذر الغفاري:

واسمه جندب بن جنادة، وهو منسوب إلى جده جنادة الذي كان من غفار وكان كنانياً، عرف عنه التعبّد قبل البعثة، وكان خامس السابقين إلى الإسلام، ومن بايع النبي ﷺ على ألا تأخذه في الحق لومة لائم، وأن يقول الحق ولو كان مُراً، ولم يتيسر له أن يهاجر إلا بعد غزوة الخندق. كان زاهداً لا يدخر قوتا للغد، وقد أُملي عليه شعوره الإنساني وورعه العظيم في عهد عثمان بن عفان أن يدعو إلى نوع من الاشتراكية في المال، فلم يرق ذلك لعثمان، فنفاه إلى الربذة وفيها توفي عام 32 هـ، في خلافة عثمان نفسه، وصلى عليه ابن مسعود الذي كان ماراً في ذلك الحين بالربذة، روى عن عمر وابن عباس وابن عمر وغيرهم، وروى عنه الأحنف بن قيس وعبد الرحمن بن غنم وغيرهم، أصبح الأسانيد عنه ما رواه أهل الشام من طريق سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عنه، وقد روي عنه 281 حديثاً.

11- سعد بن أبي وقاص:

أبوه أهيب الزهري، ويكنى أبا إسحاق، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة وأول من رمى بسهم في سبيل الله، ورابع السابقين في الإسلام، أسلم على يد أبي بكر وهو في السابعة عشرة من عمره شهد مع رسول الله ﷺ جميع الغزوات، وهو من بني زهرة الذين منهم أم الرسول ﷺ ولذلك قال عليه السلام: "هذا خالي فليرني امرؤ خاله"، ولله عمر بن الخطاب قيادة الجيش الذي سيره لقتال الفرس فهزمهم بالقادسية سنة 15 هـ. وفي جلولاء عام 16 هـ، وفتح المدائن وبنى الكوفة عام 17 هـ،

وكان والي العراق في عهد عمر ثم في عهد عثمان، وقد كان أحد الستة الذين
 شهروا على الخلافة، وقد اعتزل الفتنة الكبرى التي أسفرت عن مقتل عثمان، فلم
 يشارك فيها. توفي بالعقيق عام 55 هـ، ودفن بالبقيع، وهو آخر من توفي من
 الصحابة الذين شاركوا في الجعة، روى عن ابن عباس وابن عمر وخولة بنت حكيم، وروى عنه
 مسند أحمد بن حنبل، وابن قيس والسائب بن يزيد. وأصح الأسانيد عنه ما رواه علي بن
 الحارث بن زياد عن أبيه عن سعيد بن المسيب عنه وقد روى عنه 270 حديثاً.

12 أبو بن جبيل:

هو أبو مسروق بن أوس الخزرجي، كنيته أبو عبد الرحمن، أسلم وهو في الثانية
 عشر من عمره. وبايع النبي ﷺ في العقبة الثانية، وشهد معه جميع الغزوات،
 من أخيه عليه السلام بينه وبين عبد الله بن مسعود، وأرسله إلى اليمن ليعلمهم
 ما بينهم في الدين ويحفظهم القرآن، وشيعه عليه الصلاة والسلام ماشياً ومعاذ
 بن جبل. النبي ﷺ يقول له: "إني أحبك"، وظل يعلم الناس في اليمن في عهد أبي
 بكر، ثم هاجر إلى الشام، كان أحد الصحابة الذين جمعوا القرآن في عهد النبي
 ﷺ. وكان كما قال فيه عليه السلام: "أعلم الناس بالحلال والحرام"، روى عن عبد
 الله بن عباس وعبد الله ابن عمر، وروى عنه ابن أنس بن مالك ومسروق وأبو
 الطاهر عامر بن واثلة، وتوفي عام 18 وعمره 33، وفيه قال عمر: عجزت النساء أن
 يلدن مثل معاذ، ولولا معاذ لهلك عمر.

13 أبو الدرداء:

اسمه عويمر بن زيد بن قيس، كان أنصاريًا خزرجيًا، حفظ القرآن عن
 رسول الله ﷺ، وأبلى في غزوة أحد بلاء حسناً، وقال فيه عليه السلام يومئذ: "نعم
 الفارس عويمر"، وقد آخى الرسول بينه وبين سلمان الفارسي. ولي قضاء الشام في
 خلافة عثمان، وكان فقيه أهل فلسطين، روى عن السيدة عائشة وزيد بن ثابت،

وروى عنه ابنه بلال وزوجته أم الدرداء، وقد روى 179 حديثا، قال فيه مسروق: وجدت علم رسول الله ﷺ في ستة، منهم أبو الدرداء، وتوفي عام 32 هـ، بدمشق.

تراجم بعض كبار التابعين

1- سعيد بن المسيب:

يقول فيه أحمد بن حنبل: هو أفضل التابعين، أبوه هو حزن القرشي المخزومي كان أبوه وجده صحابين، ولد لستين مضتا من خلافة عمر، وراح منذ نعومة أظفاره يرحل الأيام والليالي في التماس الحديث الواحد، قال فيه مكحول: طفت الأرض كلها في طلب العلم فما لقيت أحدا أعلم من سعيد بن المسيب، وقال علي بن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علما منه، وهو عندي أجل التابعين، ويروى في زهده وورعه أنه زوج ابنته لكثير بن أبي وداعة على درهمين فقط، وأبى أن يزوجهما للوليد بن عبد الملك حين خطبها له أبو عبد الملك، وحين أراد عبد الملك أخذ البيعة لابنه الوليد، أبا سعيد أن يبايع، فضربه هشام بن إسماعيل نائب عبد الله على المدينة وعرضه على السيف، ورغم ذلك أبا أن يبايع الوليد. روى ابن المسيب عن أبي بكر مرسلا، وسمع من عمر وعثمان وأبي هريرة وزيد بن ثابت والسيدة عائشة وغيرهم، وروى عنه سالم بن عبد الله والزهرى وقتادة وشريك وأبو الزناد وغيرهم، وروى عنه سالم بن عبد الله والزهرى وقتادة وشريك وأبو الزناد وغيرهم، وكانت وفاته سنة 94 هـ.

2- نافع مولى ابن عمر:

وهو الفقيه نافع بن هرمز (وقيل ابن كاووس)، وكنيته أبو عبد الله المدني، وقد ظل يخدم سيده ابن عمر بإخلاص ثلاثين سنة، قال بعضهم إنه من نيسابور، وقال آخرون من كابول، وقال يحيى بن معين: نافع ديلمى فيه لكنة، وكان مالك بن أنس أثبت أصحابه، وكان يقول فيه: كنت إذا سمعت من نافع حديثا عن ابن عمر لا أبالي

أما أسنيد مالك عن نافع عن ابن عمر، ومن هنا قال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر، وقد روى النافع أيضا عن أبي سعيد الخدري وعن السيدة عائشة وحفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم، سعيد الله بن دينار والزهري والأوزاعي وابن إسحاق وصالح بن حماد وابن جابر، وكان ابن عمر يحبه، وقد أعطي فيه ثلاثين ألفا فأبى أن يبيعه، ثم قال: هو سعيد بن الله، أرسله الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى مصر ليعلم السنن ويفقه القرآن، وكان من أركان رسالته سنة 117 هـ.

سعيد بن سیرین الانصاري:

عنه فقهه، شاعرا زاهداً، وكان أبوه مولى لأنس بن مالك، اشتراه منه خالد بن الوليد، وقد كتب خالد سيرين على مال أداه وأصبح حرا، وكانت أم محمد صفية مولاة أبي بكر، وكان مولده لسنتين بقيتا من خلافة عثمان، وتوفي سنة 110 هـ، وقد أدرك ثلاثين صحابيا، لكنه لم يدرك أبا بكر ولا أباذر ولا سمع من ابن عباس ولا أبي الدرداء ولا عمران بن حصين ولا السيدة عائشة، فجميع مروياته عن هؤلاء تعتبر مرسلة، لكنه روى أحاديث مسندة عن زيد بن ثابت وأنس بن مالك وأبي هريرة وحذيفة بن اليمان وسواهم، ومن روى عنه: الشعبي والأوزاعي وعاصم الأحول ومالك بن دينار وخالد الحذاء. قال فيه هشام بن حسان: هو أصدق من أدركت من البشر، وقال فيه أبو عوانة: رأيت ابن سيرين، فما رآه أحد إلا ذكر الله تعالى. وقال فيه ابن سعد: كان ثقة مأمونا عالي القدر إماما كثير العلم.

1- ابن شهاب الزهري:

هو العالم الفقيه محمد بن مسلم بن عبد الله الذي قال فيه الليث بن سعد: ما رأيت عالما قط أجمع من الزهري، يحدث في الترغيب فكأنه لم يحسن غيره، ويحدث عن السنة والقرآن فيكون حديثه جامعا، كان يسكن في قرية "أيلة" بين الحجاز والشام، وقد جالس سعيد بن المسيب ثماني سنوات في قرية بأطراف الشام

تسمى "شعبدا"، وفيها توفي سنة 123 أو 125 هـ، على خلاف في ذلك، قال صالح ابن كيسان: كنت أطلب العلم أنا والزهرى فقال: تعال نكتب ما جاء عن النبي ﷺ، ثم قال: تعال نكتب عن الصحابة، فكتب ولم أكتب، فنجح وضيعنا، وقال فيه عمرو بن دينار: ما رأيت أنص للحديث من الزهرى، فهو يحرص على رواية الحديث بنصه، وقيل بلغت أحاديثه 1200 حديث، لكن المسند منها يناهز ثمانيناً، روى الزهرى عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن جعفر وسهل بن سعيد وهريرة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح، وله روايات مرسلّة عن عبادة بن الصامت وأبي هريرة ورافع ابن خديج وسواهم. ويروي البخاري أن أصح أسانيده: الزهرى عن سالم عن أبيه، أما أبو بكر بن أبي شيبة فيرى أن أصح أسانيده: الزهرى عن علي بن الحسين عن أبيه عن جده علي بن أبي طالب.

5- سعيد بن جبير:

هو الفقيه المقرئ الناسك سعيد بن جبير الأسدي والكوفي، ويكنى أبا سنان عبد الله كان سفيان الثوري يقدمه على إبراهيم النخعي ويقول: حدوا التفسير عن أربعة: سعيد بن جبير ومجاهد وعكرمة والضحاك، قتله الحجاج لخرجه مع ابن الأشعث، قتله سنة 95 هـ، وقد روى عن عبد الله بن الزبير وأنس بن مالك وأبي سعيد الخدري، وأحاديثه عن هؤلاء مسندة، وكل مروياته عن أبي هريرة وأبي موسى الأشعري وعلي وعائشة أم المؤمنين مرسلّة، لأنه لم يسمع منهم، وروى عنه الأعمش ومنصور بن المعتمر ويعلى بن حكيم الثقفي وسماك بن حرب وغيرهم، قال ميسون ابن مهران: مات سعيد بن جبير وما على الأرض رجل إلا وهو محتاج إلى علمه.

هذه كنيته التي اشتهر بها، واسمه النعمان بن ثابت بن زوطى التيمي الولاء إذ كان مولى لتيم الله بن ثعلبة الكوفي، ولكن أصله من فارس، وهو تابعي لأنه رأى من الصحابة أنس بن مالك وسهل بن سعد الساعدي وعبد الله بن أبي أوفى وأبا الطفيل عامر بن واثلة، أخذ أبو حنيفة الفقه والحديث عن عطاء ونافع وابن هرمز وحماة بن أبي سليمان وعمر بن دينار وغيرهم، وروى عنه أصحابه أبو يوسف وزفر وأبو مطيع البلخي وابن المبارك والحسين بن زياد وداود الطائي ووكيع وآخرون، كان واسع المعرفة، فقيها قوى الحجة، قال الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة. وقال الليث بن سعد: قابلت مالكا بالمدينة فقلت له: إني أراك تمسح العرق عن جبينك، قال عرقت مع أبي حنيفة، إنه لفقيه يا مصري، ثم لقيت أبا حنيفة فقلت له: ما أحسن قول هذا الرجل فيك! فقال أبو حنيفة: ما رأيت أسرع منه بجواب صادق ونقد تام، وهو فقيه أكثر منه محدث، لكن معرفته بالحديث لم تكن قليلة، فقد جمع له محمد بن محمود الخوارزمي خمسة عشر مسندا، ولكن الفقه ظل الصفة البارزة فيه، وهو إمام أهل الرأي وصاحب المذهب الحنفي، وقد كان تقيا ورعا لا يقبل جوائز الأمراء ترفعا بكرامة العلماء أن تذلل وتهان، أراد أبو جعفر أن يكرمه على القضاء وحبسه وضربه مائة سوط وعشرة أسواط كل يوم عشرة ليحمله على قبول ذلك المنصب، ولكنه أبى وتوفي بالسجن سنة 150 هـ في بغداد.

تراجم بعض أتباع التابعين وأتباعهم

1. الإمام مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي

نسبة إلى ذي أصبح من ملوك اليمن، هو إمام أهل المدينة وأمير المؤمنين في الحديث، كنيته أبو عبد الله، يقول فيه الإمام الشافعي: مالك حجة الله على خلقه

بعد التابعين، ويقول ابن حبان: كان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالدين مع الفقه والدين والفضل والنسك، وبه تخرج الشافعي. ويقول النسائي: ما عندي أنبل من مالك ولا أجل منه ولا أوثق ولا آمن على الحديث منه، ولا أقل رواية عن الضعفاء، ما علمناه حدث عن متروك إلا عبد الكريم (أي ابن أبي المخارق البصري نزيل مكة) لأنه كان حسن السمعة كثير التضرع، ولم يكن من أهل بلد مالك، فخفي عليه أمره، غير أنه لم يخرج له إلا شيئاً في فضائل الأعمال أو زيادة على متن، وقد ألف موطأه في أربعين سنة، عرضه خلالها على سبعين فقيهاً من نخباء المدينة، وقد جمعه من مائة ألف حديث. وقد روى الموطأ عنه أكثر من ألف رجل، ولذلك اختلفت نسخه فبلغت ثلاثين، اشتهر منها عشرون أشهرها رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي المصمودي، ويعدده بعضهم الأصل السابع للحديث مع الكتب الستة، ويجعل بعضهم بدله سنن الدارمي، ويقول ابن حزم في وصفه: هو كتاب في الفقه والحديث، ولا أعلم نظيره، وليست كل أحاديث الموطأ مسندة، بل فيه المسند والمرسل والمعضل والمنقطع وقد أحصى بعضهم فيه 600 حديث مسند، و 282 حديثاً مرسلًا و 613 حديثاً موقوفًا و 285 قولاً للتابعين وذكروا أن جميع ما فيه من قوله: "بلغني" قوله: "عن الثقة" من غير أن يسنده 61 حديثاً، لكنها مسندة من طرق أخرى غير طريق مالك نفسه، روى مالك عن نعيم وزيد بن أسلم ونافع وشريك بن عبد الله والزهري وأبي الزناد وسعيد المقبري وحميد الطويل، وكان خاتمة أصحابه حذافة السهمي الأنصاري، أما الذين روى عنه فكثيرون، منهم من كانوا شيوخاً له كالزهري ويحيى بن سعيد، ومنهم من كانوا من أقرانه كالأوزاعي والثوري وسفيان بن عيينة والليث بن سعد وابن جريح وشعبة بن الحجاج، ومنهم من أخذوا عنه كالشافعي وابن المبارك وابن وهب وابن مهدي والقطان وأبي إسحاق الفزاري، كان مولده سنة 93 هـ، ووفاته سنة 179 هـ.

2. الإمام الشافعي:

هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الذي ينسب إليه الإمام، وهو قرشي مطلبى مكى، كنيته أبو عبد الله، وأمّه أزدية، ولد الشافعي بغزة سنة 151 هـ، وبعد فطامه حمل إلى مكة وفيها نشأ وتلقى العلم، حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وجوده على مقرئ مكة آنذاك إسماعيل بن قسطنطين، وكان -كما روى- يختمه في رمضان ستين مرة، حدث عن مالك وحفظ موطأه وعرضه عليه وهو ابن ثلاث عشرة سنة، كما حدث عن سفيان بن عيينة وعبد الملك بن الماجشون، أما الفقه فقد أخذه عن مسلم بن خالد الزنجي الذي أذن له بالفتوى وهو دون العشرين، وكان بارعا في اللغة والشعر، قوي الحجة في المناظرة، جمع بين فقه الحجازيين وفقه المصريين وفقه العراقيين، ولي الحكم بنجران من أرض اليمن فسعوا به لذا الرشيد، فحمل إليه، وناظر أمامه محمد بن الحسن، فعرف هذا قدره وبرأه أمام الخليفة، ثم عاد إلى مكة ثم إلى العراق سنة 195 هـ، حث اجتماع بالإمام أحمد بن حنبل والكرابيسي والزعفراني، ثم أخذ في التنقل بين مكة والمدينة حتى انتهى به المطاف في مصر سنة 199 هـ، وفيها توفي سنة 204 هـ، عن أربع وخمسين سنة. للشافعي كتب كثيرة في التفسير والحديث والفقه والأدب، أشهرها "الرسالة" التي وضعها تلبية لرغبة عبد الرحمن بن مهدي، ومنها "الأم" في أعظم الأصول الدينية روى عنه الإمام أحمد وأبو عبيدة القاسم بن سلام، وعبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري، وأبو ثور إبراهيم ابن خالد البغدادي، ويوسف بن يحيى البويطي والحسن بن محمد الزعفراني وغيرهم، كان حافظا للحديث بصيرا بعلمه، لا يقبل منه إلا ما ثبت عنده، قال فيه الإمام أحمد بن حنبل: ما مس أحد محبرة أو قلما إلا وللشافعي في عنقه منة.

3- سفيان الثوري:

هو الجافظ الضابط الإمام الحجة، سفيان بن سعيد بن مسروق الكوفي، وكنيته أبو عبد الله، كان أبوه سعيد من علماء الكوفة، أما هو فاشتهر في رواية الحديث وضبطه، حتى لقبه شعبة بن الحجاج وسفيان بن عيينة ويحيى بن معين بأمير المؤمنين في الحديث، قال فيه الخطيب البغدادي: كان إماماً من أئمة المسلمين، وعلماً من أعلام الدين، مجتمعا على إمامته بحيث يستغنى عن تزكيته، مع الإتقان والحفظ والمعرفة والورع والزهد. روى عن سليمان بن مهران الأعمش، وعبد الله بن دينار، وعاصم الأحول، وابن المنكدر وغيرهم، وروى عنه عبد الرحمن الأوزاعي، وعبد الرحمن بن مهدي، ومسعر بن كدام، وأبان بن عبد الله الأحمسي، وآخر من حدث عنه علي بن الجعد، قال عبد الله بن المبارك: كتبت عن مائة شيخ وألف شيخ فما كتبت عن أفضل من سفيان، وتوفي بالبصرة سنة 161 هـ.

4- سفيان بن عيينة:

هو أبو محمد سفيان ميمون الهلالي الكوفي، أدرك 87 من التابعين وسمع من 70 منهم، أشهرهم جعفر الصادق وحמיד الطويل وعبد الله بن دينار وأبو الزناد وصالح بن كيسان وروى عنه كثير من شيوخه وأقرانه وتلاميذه، منهم الأعمش ومسعر بن كدام وعبد الله المبارك وأحمد بن حنبل والشافعي ويحيى بن معين وعلي ابن المديني. انتقل من الكوفة إلى مكة سنة 163 هـ، وبقي فيها يحدث الحجازيين ويعلمهم القرآن إلى أن ضعف حفظه لكبر سنه. روى نحو سبعة آلاف حديث وشهد له الشافعي بالعلم الغزير فقال: لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز. كانت وفاته بمكة سنة 198 هـ، عن 91 سنة.

5- الليث بن سعد:

هو شيخ الديار المصرية أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، ولد بقرشقند سنة 94 هـ، كان غنيا سخيا، ومع ذلك لم تجب في ما له زكاة لأنه لشدة سخائه ما كان يبقى عنده نصاب الزكاة، أكثر البخاري من الرواية عنه، ووثقه أحمد بن حنبل والشافعي وسفيان الثوري والعجلي وأكثر العلماء، قال فيه الشافعي: الليث أفقه من مالك إلا أنه ضيعه أصحابه، ولم يكن مالك يقصد بهذه العبارة "أخبرني من أَرْضَى من أهل العلم" إلا الليث ابن سعد. كان -كما قال النووي- يتحاشى التدليس في روايته، ولكنه كان لا يرى بأسا بالإجازة، ولذلك قال فيه أحمد بن معين: كان يتساهل في السماع والشيوخ. وقد نص العلماء على أن أصح الأسانيد في مصر، ما رواه الليث ابن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر. روى الليث عن نافع وعن الزهري وسعيد المقبري ويزيد بن أبي حبيب، وروى عنه عبد الله بن المبارك وعبد الله بن وهب وغيرهما وتوفي سنة 175 هـ.

6- الإمام أحمد بن حنبل:

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي ثم البغدادي، حملت به أمه في مرو، ووضعته ببغداد سنة 164 هـ، كان أكثر طلبه للعلم في بغداد، إلا أنه انتقل في البلدان طلبا للرواية حتى انفرد بمعرفة آثار الصحابة والتابعين مع الضبط التام والورع الكامل، ومن كتبه الكثيرة: كتاب العلل، وكتاب الزهد، والتفسير، والناسخ والمنسوخ، وكتاب فضائل الصحابة، وكتاب الأشربة وغيرها. وأعظم كتبه وأشهرها "المسند"، وفيه ثمانية عشر مسندا، أولها مسند العشرة، وقد دافع ابن حجر عن مسند الإمام أحمد، ونفى وجود الأحاديث الموضوعة فيه، وذكر في كتابه "تعجيل المنفعة برجال الأربعة" إذ ليس في المسند حديث لا

أصل له إلا ثلاثة أو أربعة، ويشتمل مسند الإمام على أربعين ألف حديث مسند، المكرر منها نحو عشرة آلاف، ولابنه عبد الله زيادة فيها نحو عشرة آلاف، كما أن لأحمد بن جعفر القطيعي الراوي عن ابنه عبد الله بعض الزيادات. وعبد الله ابنه هو الذي رتب مسنده فوق فيه خلط مات أحمد قبل أن يهذبه، أما الذي رتب المسند على حروف المعجم فهو الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله المقدسي الحنبلي، كان الإمام أحمد آية في الحفظ والضبط، قال عنه أبو زرعة: كان يحفظ ألف ألف حديث يملئها من حفظه، وقال فيه ابن حبان: كان فقيها حافظا متقنا ملازما للورع الخفي، محافظا على العبادة الدائمة حتى ضرب بالسياط فعصمه الله من البدعة وجعله إماما يقتدى به وملجأ يلجأ إليه، وكان ضربه وسجنه لامتناعه عن القول بخلق القرآن وهو المقصود بالبدعة، كان أول الأمر يحضر مجلس القاضي أبي يوسف، ثم أخذ عن الشافعي الحديث والفقه والأنساب القرشية، ثم انتقل إلى الشام ليسمع من عبد الرزاق. روى عن بشر المفضل الرقاشي وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرزاق بن همام الصنعاني وسليمان بن داود الطيالسي وإسماعيل بن علية وغيرهم، وروى عنه البخاري ومسلم وأبو داود ووكيع بن الجراح ويحيى بن آدم الكوفي وعلي بن المديني وابن مهدي، وفيهم شيوخه وتلامذته وأقرانه، وتوفي رحمه الله - سنة 241 هـ عن سبع وسبعين سنة.

7- الإمام البخاري:

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، أخذ يحفظ الحديث وهو دون العاشرة من عمره، فكتب عن أكثر من ألف شيخ، وحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح، وللبخاري مؤلفات كثيرة، منها التواريخ الثلاثة: الكبير والأوسط والأصغر، وكتاب الوجدان، وكتاب الأدب المفرد، وكتاب الضعفاء، "والجامع الصحيح" وهو أهمها وأصح الكتب بعد القرآن الكريم، سمعه من أكثر من

سبعين ألفاً، وجمعه في ست عشرة سنة، ولصحيح البخاري شروح كثيرة ذكروا منها اثنين وثمانين شرحاً، أفضلها فتح الباري لابن حجر العسقلاني، وإرشاد الساري للقسطلاني، وعمدة القاري للعيني قال فيه الترمذي: لم أر في العلل والرجال أعلم من البخاري. وقال ابن خزيمة: ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ من محمد بن إسماعيل البخاري. وجاءه مسلم بن الحجاج فقبله بين عينيه وقال: دعني أقبل رجلك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله. روى البخاري عن الضحاك بن مخلد أبي عاصم النبيل، ومكي بن إبراهيم الحنظلي، وعبد الله بن موسى العبسي وعبد القدوس بن الحجاج، ومحمد ابن عبد الله الأنصاري وغيرهم، وروى عنه الكثيرون، أشهرهم: الترمذي ومسلم والنسائي وإبراهيم بن إسحاق الحربي ومحمد بن أحمد الدولابي، وآخر من روى عنه الصحيح منصور بن محمد البزدوي المتوفى سنة 329 هـ، ولد البخاري سنة 194. وتوفي قرية خزنتك من قرى سمرقند سنة 256 هـ.

8- الإمام مسلم

هو أبو الحسين مسلم بن الحاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أجمع العلماء على إمامته في الحديث وتضلعه في الرواية في الرواية، وقد تنقل كثيراً في طلب الحديث، فسمع بخراسان يحيى بن يحيى وإسحاق بن راهويه وغيرهما، وباليحي محمد بن مهران وأبا غسان وغيرهما، وبالحجاز سعيد ابن منصور وأبا مصعب وآخرين، وبالعراق أحمد بن حنبل وعبد الله بن مسلمة وغيرهما، وبمصر عمرو بن سواد وحرملة ابن يحيى وآخرين، ومن روى عنه الترمذي وأبو حاتم الرازي وأحمد بن سلمة ومحمد بن عبد الوهاب الفراء وإبراهيم بن محمد بن سفيان الذي هو راوية صحيح مسلم، ومن كتبه الكثيرة صحيحة المشهور الذي هو مع صحيح

البخاري أصح الكتب بعد القرآن المجيد، لكن البخاري أصح منه عند الأكثرين، ومنها: كتاب العلل، وكتاب أوهام المحدثين، وكتاب طبقات التابعين، وكتاب المخضرمين، وكتاب المسند الكبير على أسماء الرجال، وكتاب الجامع الكبير على الأبواب. وكان مسلم شديد الاعتزاز بصحيحه لما بذل في جمعه من جهد توفي رحمه الله بنيسبور سنة 261 هـ، عن خمس وخمسين سنة.

9- الإمام الترمذي:

هو الإمام الحافظ الناقد أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ولد سنة 200 هـ، ودخل بخاري وحدث بها وسمع في تنقله من الخراسانيين والحجازيين والعراقيين روى عن البخاري ومسلم وإسماعيل بن موسى السدي، وروى عنه الكثيرون، منهم: الهيثم بن كليب الشاشي، ومكحول بن الفضل ومحمد بن محبوب المحبوبي، راوي كتابه الجامع المعروف بالسنن، وله كتب كثيرة منها كتاب العلل وكتاب أسماء الصحابة. وأشهر كتبه الجامع المسمى بـ: "السنن"، وسننه أصل في الحديث الحسن، ومن مزايا سنن الترمذي ما أشار إليه عبد الله بن محمد الأنصاري بقوله: كتاب الترمذي عندي أنور من كتاب البخاري ومسلم، فقال له محمد بن طاهر المقدسي ولم؟ فقال لأنه لا يصل إلى الفائدة منهما إلا من هو من أهل المعرفة التامة بهذا الفن، وكتاب الترمذي قد شرح أحاديثه وبينها فيصل إليها كل أحد من الناس، من الفقهاء والمحدثين وغيرهم. وكان الترمذي يعرف قدر كتابه فيقول: صنف هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان ورضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم.

(انتهى بعونه الله وتوفيقه والتمناه على سيرة محمد وآله وصحبه

فهرس مصطلح الحديث وما يتصل به

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
46	رواية الأحاديث الضعيفة والعمل بها	5	تقديم
	القسم المشترك بين الصحيح	9	الحديث والسنة
47	والحسن والضعيف	10	الخبر والأثر
54	الحديث الموضوع وأسباب الوضع	11	الحديث القدسي
55	الحديث بين الشكل والمضمون	12	تدوين الحديث
56	مكانة الحديث في التشريع	13	الصحف المكتوبة في عهد النبي ﷺ
58	الحديث الصحيح حجة في التشريع	15	عصر الخلفاء الراشدين
58	تفاوت علم الصحابة بالسنة	15	عصر التابعين
	نشأة المذاهب واحتجاج أصحابها	18	الرحلة في طلب الحديث
59	بالحديث		أثر الرحلة في توجيه النصوص
60	الاحتجاج بخبر الآحاد	18	والتشريعات
61	أثر الحديث في علوم الأدب	19	الرحلة للمتاجرة بالحديث
61	تخرج الأئمة من رواية الحديث	20	مقاومة المتساهلين بالحديث
61	طبقات الرواة	21	دور الحديث وألقاب المحدثين
64	تراجم بعض الرواة في كل طبقة	24	تحمل الحديث وصوره
66	طبقات التابعين وأتباعهم	27	التصنيف في علوم الحديث
67	من تراجم الصحابة	30	كتب الحديث رواية ومراتبها
72	بعض مشاهير الصحابة	31	أهم كتب الرواية والمسانيد
75	تراجم بعض كبار التابعين	33	شروط الراوي ومقاييس المحدثين
	تراجم بعض أتباع التابعين	36	مصطلح الحديث - أقسامه
78	وأتباعهم	45	ملاحظات حول المقطوع والموقوف

